شركة أصـــول للاستثمار – ش.م.ك.ع.
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

المحتويات	الصفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	3 - 1
بيان المركز المالي المجمع	4
بيان الربح أو الخسارة المجمع	5
بيان الدخل الشامل المجمع	6
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	7
بيان التدفقات النقدية المجمع	8
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	37 - 9

Deloitte.

ديلويت وتوش
الـوزان وشـركـاه

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع
ص.ب : 20174 الصفاة 13062
الكويـت

هاتف : 2243 8060 - 2240 8844 965+
فاكس : 2245 2080 - 2240 8855 965+
www.deloitte.com

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرات السادة مساهمي شركة أصول للاستثمار ش.م.ك. ع.

دولة الكويت

تقرير عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة أصول للاستثمار ش.م.ك.ع. ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2018، وبيانات الربح أو الخسارة والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وكذلك إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2018، وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة بدولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بشكل أكثر تفصيلاً في فقرة "***مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة***" والواردة ضمن تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (***قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين***)، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

فقرة توضيحية

نلفت الانتباه إلى إيضاح 30.4 من البيانات المالية المجمعة، والذي يوضح عدم التأكد فيما يتعلق بنتائج التقدير الجزافي للضريبة على المجموعة.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور التي كان لها أهمية قصوى في تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وإبداء رأينا حولها بدون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل كيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

صافي القيمة الممكن تحقيقها من العقارات المحتفظ بها للمتاجرة

إن استثمارات المجموعة في العقارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة تتضمن مباني سكنية تقع في بوسطن والولايات المتحدة الأمريكية والأردن. تمثل هذه العقارات 10.3% من إجمالي موجودات المجموعة كما تم الإفصاح عنه في إيضاح 8 من البيانات المالية المجمعة. يتم إدراج هذه العقارات بالتكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها، أيهما أقل. في تاريخ كل بيان مركز مالي، يتم إجراء تقدير لصافي القيمة الممكن تحقيقها بالنسبة للعقارات استناداً إلى القيمة السوقية لكل عقار. في سبيل تحديد القيمة السوقية للعقارات، تعتمد المجموعة على عدد من الافتراضات المختلفة.

إن وجود عدم تأكد مادي حول التقديرات، بالإضافة إلى حقيقة أن أي فروق ولو كانت بنسب مئوية ضئيلة بين عمليات تقييم كل عقار على حدة، عند تجميعها، قد ينتج عنها تغير مادي، تتطلب مزيداً من الاهتمام بهذا الأمر خلال أعمال التدقيق. إن تقييم هذه العقارات هو أمر ذو طبيعة تقديرية نظراً لعدة أمور من بينها الطبيعة الفردية لكل عقار وموقعه، الخ. تم إجراء التقييم بواسطة مقيمين مستقلين خارجيين تم تعيينهم من قبل إدارة المجموعة، وهم مرخصون من قبل الجهات الرقابية المعنية في المواقع المعنية. في سبيل تحديد تقييم العقار، يأخذ المقيمون في الاعتبار المعلومات الحالية الخاصة بالعقار مثل معاملات السوق المقارن.

لقد استعنا بخبراء التقييم الداخليين من أجل مراجعة المنهجيات المستخدمة، بالإضافة إلى اختبار الإفتراضات الرئيسية بما فيها المدخلات المستخدمة لتقييم العقارات، من خلال مقارنتها بالمعايير القياسية للصناعة، وتفهمنا للسوق العقاري في الموقع ذي الصلة. قمنا أيضاً بتقييم كفاءة وقدرات المقيمين، كما قمنا أيضاً باختبار بيانات المدخلات التي تدعم تقييم الممتلكات.

Deloitte.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرات السادة مساهمي شركة أصول للاستثمار ش.م.ك. ع. (تتمة)

دولة الكويت

تقرير عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات. ونتوقع الحصول على التقرير السنوي للشركة الأم لسنة 2018 بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولا يعبر بأي شكل عن أي استنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤولياتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عند توفرها، وفي سبيل ذلك نقوم بتحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بصورة جوهرية مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها.

وعند قراءتنا للتقرير السنوي، إذا توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذا التقرير، فإنه يتعين علينا رفع تقرير بهذا الأمر إلى المكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسئولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة بدولة الكويت وعن وضع نظم الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسئولية تقييم قدرة المجموعة على مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المكلفون بالحوكمة مسئولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بشكل فردي أو مجمّع على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكاماً مهنية ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يشمل التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تفهم نظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية، وذلك بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها. وفي حال استنتاجنا وجود عدم تأكد مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية المجمعة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

Deloitte.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرات السادة مساهمي شركة أصول للاستثمار ش.م.ك. ع. (تتمة)

دولة الكويت

تقرير عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

- تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتويات البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأعمال داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. إن مسئوليتنا هي إبداء التوجيهات والإشراف على وتنفيذ عملية التدقيق للمجموعة. نتحمل المسئولية كاملةً عن رأي التدقيق.

نتواصل مع المكلفين بالحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لعملية التدقيق وتوقيتها ونتائجها الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية والتي قد يتم تحديدها خلال عملية التدقيق.

كما نزود أيضاً المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلالية، وإبلاغهم أيضاً بشأن جميع العلاقات وغيرها من الأمور التي من المحتمل بصورة معقولة أن تؤثر على استقلاليتنا والتدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن بين الأمور التي يتم إبلاغ المكلفين بالحوكمة بها، فإننا نحدد تلك الأمور التي كان لها الأهمية خلال تدقيق البيانات المالية المجمعة للفترة الحالية، ولذلك فهي تعتبر أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الامور في تقريرنا ما لم تمنع القوانين أو اللوائح الافصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، عدم الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير عن المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة الشركة الأم فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم، وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن كل ما نص قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم، وتعديلاتهما اللاحقة، على وجوب إثباته فيها، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم، وتعديلاتهما اللاحقة، على وجه قد يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو مركزها المالي المجمع.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أي مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته اللاحقة في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية واللوائح المتعلقة به أو لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 على وجه قد يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو مركزها المالي المجمع.

طلال يوسف المزيني
سجل مراقبي الحسابات رقم 209 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه

الكويت في 26 مارس 2019

بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2018

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	2018	2017
الموجودات			
النقد والنقد المعادل	4	1,448,963	1,822,519
استثمارات في مرابحات ووكالات وودائع لدى مؤسسات مالية	5	1,250,000	500,000
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	6	2,278,997	218,221
ذمم مدينة أخرى	7	197,806	219,612
عقارات بغرض للمتاجرة	8	2,257,775	3,720,915
استثمار في شركة زميلة	9	3,289,170	2,779,960
استثمارات متاحة للبيع	10	-	5,173,675
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	11	3,510,495	
استثمارات عقارية	12	6,950,000	7,070,000
موجودات غير ملموسة	13	711,857	773,721
موجودات أخرى		9,202	13,520
إجمالي الموجودات		21,904,265	22,292,143
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ذمم دائنة	14	586,185	579,518
مكافأة نهاية الخدمة	15	386,740	369,866
إجمالي المطلوبات		972,925	949,384
حقوق الملكية			
رأس المال	16	18,870,504	18,870,504
أسهم خزينة	17	(775,510)	(2,663)
احتياطي قانوني	18	274,181	202,529
احتياطي ترجمة عملات أجنبية		13,314	(11,470)
احتياطي التغير في القيمة العادلة		1,433,307	776,711
أرباح مرحلة		1,115,544	1,507,148
إجمالي حقوق الملكية		20,931,340	21,342,759
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		21,904,265	22,292,143

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 9 إلى 37 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

السيد/ عبدالله مساعد الدخيل
رئيس مجلس الإدارة

السيد/ سليمان أحمد العميري
نائب رئيس مجلس الإدارة

بيان الربح أو الخسارة المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	2018	2017
الإيرادات			
صافي الربح الناتج من استثمارات	19	493,967	430,582
صافي الربح من استثمارات عقارية	20	418,739	352,322
ربح من عقارات بغرض للمتاجرة	21	48,196	18,001
صافي إيرادات من الموجودات غير الملموسة	22	37,428	40,717
أتعاب إدارة محافظ وصناديق		52,819	54,976
أرباح مرابحات وودائع لدى مؤسسات مالية		11,203	33,743
حصة في نتائج شركة زميلة		304,215	79,589
المحول من احتياطي القيمة العادلة		-	677,714
إيرادات أخرى	23	280,445	166,074
رد مخصص		20,524	175,385
		1,667,536	2,029,103
المصروفات والأعباء الأخرى			
أعباء موظفين		(617,633)	(610,812)
مصروفات أخرى	24	(333,380)	(378,430)
		(951,013)	(989,242)
صافي ربح السنة قبل الاستقطاعات القانونية		716,523	1,039,861
مخصص حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		(3,407)	(8,563)
مخصص ضريبة دعم العمالة الوطنية		(7,686)	(12,765)
مخصص الزكاة		(2,764)	(5,106)
صافي ربح السنة		702,666	1,013,427
ربحية السهم المتاحة لمساهمي الشركة الأم (فلس)	25	3.88	5.37

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 9 إلى 37 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

	2018	2017
صافي ربح السنة	702,666	1,013,427
بنود الدخل الشامل الأخرى:		
بنود لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً ضمن بيان الربح أو الخسارة:		
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
التغير في القيمة العادلة	718,939	-
استثمارات في شركات زميلة		
حصة المجموعة في بنود الدخل الشامل الأخر للشركة الزميلة	26,544	-
	745,483	-
بنود يمكن إعادة تصنيفها لاحقاً ضمن بيان الدخل المجمع:		
الاستثمارات المتاحة للبيع:		
التغير في القيمة العادلة	-	(693,196)
المحول إلى بيان الدخل المجمع نتيجة الانخفاض في القيمة	-	148,088
المحول إلى بيان الدخل المجمع نتيجة الاستبعاد	-	(82,554)
	-	(627,662)
ترجمة عملات أجنبية:		
فروق ترجمة بيانات مالية بعملات أجنبية	28,034	(74,600)
استثمارات في شركات زميلة		
حصة المجموعة في بنود الدخل الشامل الأخر للشركة الزميلة	(3,250)	(887)
	24,784	(75,487)
إجمالي الدخل الشامل الأخر للسنة	770,267	(703,149)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	1,472,933	310,278

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 9 إلى 37 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

	حقوق الملكية المتاحة لمساهمي الشركة الأم						
	رأس المال	أسهم الخزينة	احتياطي قانوني	احتياطي ترجمة عملات أجنبية	احتياطي التغير في القيمة العادلة	أرباح مرحلة	المجموع
الرصيد في 1 يناير 2017	18,870,504	(2,663)	98,543	64,017	1,404,373	597,707	21,032,481
صافي ربح السنة	-	-	-	-	-	1,013,427	1,013,427
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	(75,487)	(627,662)	-	(703,149)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	(75,487)	(627,662)	1,013,427	310,278
المحول إلى الاحتياطيات	-	-	103,986	-	-	(103,986)	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	18,870,504	(2,663)	202,529	(11,470)	776,711	1,507,148	21,342,759
الرصيد في 31 ديسمبر 2018	18,870,504	(2,663)	202,529	(11,470)	776,711	1,507,148	21,342,759
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في 1 يناير 2018 (انظر إيضاح 2.2)	-	-	-	-	5,633	(5,633)	-
الرصيد في 1 يناير 2018 (مُعدل)	18,870,504	(2,663)	202,529	(11,470)	782,344	1,501,515	21,342,759
صافي ربح السنة	-	-	-	-	-	702,666	702,666
شراء أسهم خزينة	-	(772,847)	-	-	-	-	(772,847)
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	24,784	745,483	-	770,267
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	(772,847)	-	24,784	745,483	702,666	700,086
توزيعات أرباح مدفوعة	-	-	-	-	-	(1,111,505)	(1,111,505)
المحول إلى الأرباح المرحلة نتيجة بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	(94,520)	94,520	-
المحول إلى الاحتياطي القانوني			71,652			(71,652)	
الرصيد في 31 ديسمبر 2018	18,870,504	(775,510)	274,181	13,314	1,433,307	1,115,544	20,931,340

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 9 إلى 37 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	2018	2017
التدفقات النقدية من أنشطة العمليات			
صافي ربح السنة		702,666	1,013,427
تسويات لـ:			
صافي (خسارة غير محققة) / ربح غير محقق من الاستثمارات	19	10,668	(7,080)
ربح من اقتناء أسهم إضافية في شركة زميلة	23	(108,098)	(55,771)
رد دفعة مقدمة مستلمة من عميل	23	(94,401)	-
انخفاض قيمة استثمارات متاحة للبيع	19	-	148,088
إيرادات توزيعات	19	(249,803)	(445,651)
التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	20	120,000	130,000
حصة في نتائج شركة زميلة		(304,215)	(79,589)
المحول من احتياطيات القيمة العادلة نتيجة استبعاد استثمارات متاحة للبيع		-	(677,714)
استهلاكات وإطفاءات		68,828	66,528
رد مخصص		(20,524)	(175,385)
مكافأة نهاية الخدمة	15	65,474	48,669
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغيرات في رأس المال العامل		190,595	(34,478)
التغيرات في رأس المال العامل:			
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		(1,146,835)	553,993
ذمم مدينة أخرى		42,331	(26,469)
عقارات بغرض المتاجرة		1,491,173	115,333
ذمم دائنة		101,068	51,226
المدفوع لمكافأة نهاية خدمة الموظفين	15	(48,600)	(14,285)
صافي النقد الناتج من أنشطة العمليات		629,732	645,320
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
المدفوع لاقتناء استثمارات متاحة للبيع		-	(4,390,150)
المحصل من بيع استثمارات متاحة للبيع		-	1,845,317
المدفوع لاقتناء استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		(993,697)	-
المحصل من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		2,443,842	-
توزيعات أرباح مستلمة من شركة زميلة		237,976	-
المدفوع لاقتناء استثمارات في شركة زميلة	9	(304,215)	(3,775)
المدفوع لاقتناء موجودات أخرى		(2,645)	(8,559)
توزيعات نقدية مستلمة	19	249,803	445,651
مرابحات ووكالة وودائع لدى مؤسسات مالية	5	(750,000)	2,750,000
صافي النقد الناتج من أنشطة الاستثمار		881,064	638,484
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
المدفوع لشراء أسهم خزينة		(772,847)	-
توزيعات أرباح مدفوعة		(1,111,505)	-
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل		(1,884,352)	-
صافي التغير في النقد والنقد المعادل		(373,556)	1,283,804
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		1,822,519	538,715
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	4	1,448,963	1,822,519

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 9 إلى 37 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

1. تأسيس المجموعة

إن شركة أصول للإستثمار ش.م.ك.ع. "الشركة الأم" هي شركة مساهمة تم تأسيسها في الكويت عام 1999 ومدرجة في بورصة الكويت. إن شركة أصول للاستثمار تعمل تحت إشراف بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.

يقع المقر الرئيسي للشركة في برج الراية – منطقة الشرق – الدور السابع والعشرون – الكويت ص.ب 3880 الصفاة – 13039.

تتضمن البيانات المالية المجمعة، البيانات المالية للشركة الأم وشركاتها التابعة (يعرفوا مجتمعين ب "المجموعة") المبينة في (إيضاح 28).

تمارس الشركة الأم أنشطتها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. فيما يلي بيان بالأغراض التي تأسست من أجلها الشركة الأم:

- الاستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء الأوراق المالية في مختلف القطاعات.
- إدارة أموال المؤسسات العامة والخاصة واستثمار هذه الأموال في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها إدارة المحافظ المالية والعقارية.
- تقييم وإعداد الدراسات والاستشارات الفنية والاقتصادية والتقييمية ودراسة المشاريع المتعلقة بالاستثمار وإعداد الدراسات اللازمة لتلك المؤسسات والشركات (على أن تتوفر الشروط اللازمة في من يزاول هذا النشاط).
- الوساطة في عمليات التمويل والقيام بالأعمال الخاصة بوظائف مديري الإصدار للسندات التي تصدرها الشركات والهيئات.
- وظائف أمناء الاستثمار والتمويل والوساطة في عمليات التجارة الدولية والمحلية.
- تقديم التمويل للغير مع مراعاة أصول السلامة المالية في منح التمويلات مع المحافظة على استمرارية السلامة للمركز المالي للشركة طبقاً للشروط والقواعد والحدود التي يضعها بنك الكويت المركزي وبما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- شراء الأراضي والعقارات وتطويرها بقصد بيعها بحالتها الاصلية أو بعد تجزئتها أو تأجيرها خالية أو مع إضافة المنشآت والابنية والمعدات.
- العمليات الخاصة بتداول الأوراق المالية من شراء وبيع أسهم وسندات الشركات والهيئات الحكومية المحلية والدولية.
- التعامل والمتاجرة في سوق القطع الأجنبي وسوق المعادن الثمينة داخل الكويت وخارجها لحساب الشركة الأم فقط.
- إنشاء وإدارة صناديق الاستثمار بكافة أنواعها طبقاً للقانون.
- أن ترتب عمليات تمويل جماعي للإجارة وخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا يجوز للشركة الأم قبول الودائع.
- تملك حقوق الملكية الصناعية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والصناعية والرسومات التجارية وحقوق الملكية الأدبية والفكرية المتعلقة بالبرامج والمؤلفات واستغلالها وتأجيرها للجهات الأخرى.
- إنشاء صناديق الاستثمار لحسابها ولحساب الغير وطرح وحداتها للاكتتاب والقيام بوظيفة أمين الاستثمار أو مدير الاستثمار للصناديق الاستثمارية التأجيرية في الداخل والخارج طبقاً للقوانين والقرارات السارية في الدولة وإدارة المحافظ الدولية واستثمار وتنمية الأموال في العمليات التأجيرية لحسابها ولحساب الغير طبقاً للقوانين والقرارات السارية في الدولة.

ويكون للشركة الأم مباشرة الأعمال السابق ذكرها في الكويت أو في الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة ويجوز للشركة الأم أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمال شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 26 مارس 2019، وهي خاضعة لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية السنوية.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) المطبقة في دولة الكويت على مؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. تتطلب تعليمات بنك الكويت المركزي أن يتم قياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب احتسابه وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى؛ والأثر الناتج على الإفصاحات ذات الصلة؛ وتطبيق متطلبات كافة المعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى الصادرة من مجلس معايير المحاسبية الدولية.

لقد تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء العقارات الاستثمارية والأدوات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة كما هو وارد في السياسات المحاسبية أدناه.

2.2 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة وسارية المفعول

أثر التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية

خلال السنة الحالية، طبقت المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية (المعدل في يوليو 2014) والتعديلات اللاحقة ذات الصلة على المعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى التي يسري مفعولها على الفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. تسمح الأحكام الانتقالية للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 للمنشأة بعدم تعديل أرقام المقارنة.

إضافة إلى ذلك، طبقت المجموعة التعديلات اللاحقة على المعيار الدولي للتقارير المالية 7 الأدوات المالية: الإفصاحات.

قدم المعيار الدولي للتقارير المالية 9 متطلبات جديدة لغرض:

1) تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية؛

2) انخفاض قيمة الموجودات المالية؛ و

3) محاسبة التحوط العام.

موضح أدناه تفاصيل هذه المتطلبات الجديدة وأثرها في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

طبقت المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقًا للأحكام الانتقالية المنصوص عليها في المعيار الدولي للتقارير المالية 9.

(أ) تصنيف وقياس الموجودات المالية

إن تاريخ التطبيق المبدئي (أي التاريخ الذي قامت فيه المجموعة بتقييم موجوداتها ومطلوباتها المالية الحالية من حيث متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9) هو 1 يناير 2018. وبناءً على ذلك، طبقت المجموعة متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على الأدوات التي يستمر الاعتراف بها كما في 1 يناير 2018 ولم تطبق هذه المتطلبات على الأدوات التي سبق استبعادها كما في 1 يناير 2018. لم يتم تعديل مبالغ المقارنة المتعلقة بالأدوات التي يستمر الاعتراف بها كما في 1 يناير 2018.

يتعين قياس كافة الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لاحقًا بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

وتحديداً:

- يتم قياس أدوات الدين المحتفظ بها ضمن نموذج أعمال يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وتلك التي لها تدفقات نقدية تعاقدية متمثلة فقط في دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط على أصل المبلغ القائم، لاحقًا بالتكلفة المطفأة.
- يتم قياس أدوات الدين المحتفظ بها ضمن نموذج أعمال يهدف إلى كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين وتلك التي لها تدفقات نقدية تعاقدية متمثلة فقط في دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط على أصل المبلغ القائم، لاحقًا بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.
- يتم قياس كافة استثمارات الدين الأخرى والاستثمارات في حقوق الملكية لاحقًا بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

وعلى الرغم مما سبق، قد تقوم المجموعة بإجراء الاختيار أو التصنيف التالي غير قابل للإلغاء عند الاعتراف المبدئي بالأصل المالي:

- قد تختار المجموعة بشكل غير قابل للإلغاء عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لاستثمارات في أسهم والتي لا يحتفظ بها بغرض المتاجرة ولا تمثل مقابل محتمل معترف به من قبل الشركة المستحوذة في عملية اندماج أعمال ضمن الدخل الشامل الأخر؛ و
- يجوز للمجموعة، بشكل غير قابل للإلغاء، تصنيف استثمار الدين الذي يستوفي متطلبات قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان ذلك يستبعد أو يحد بصورة ملحوظة من أي تباين محاسبي قد ينشأ بخلاف ذلك.

خلال السنة الحالية، لم تقم المجموعة بتصنيف أي استثمارات دين تستوفي متطلبات قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

راجعت إدارة الشركة الأم وقيمت الموجودات المالية الحالية للمجموعة كما في 1 يناير 2018 استنادًا إلى الحقائق والظروف القائمة في ذلك التاريخ وخلصوا إلى أن التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 كان له الأثر المفصح عنه في إيضاح (د) في الموجودات المالية للمجموعة فيما يتعلق بتصنيفها وقياسها:

(ب) انخفاض قيمة الموجودات المالية

فيما يتعلق بانخفاض قيمة الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة مقابل نموذج الخسارة الائتمانية المتكبدة وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 39. يتطلب نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة من المجموعة المحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة والتغيرات التي تطرأ عليها في تاريخ كل تقرير لتعكس التغيرات في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي بالموجودات المالية. وبعبارة أخرى، لم يعد من الضروري وقوع حدث ائتماني قبل الاعتراف بالخسائر الائتمانية.

وعلى وجه الخصوص، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 من المجموعة تسجيل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على وجه الخصوص من المجموعة قياس مخصص الخسارة للأداة المالية بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة، إذا ارتفعت مخاطر الائتمان على تلك الأدوات المالية بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدئي أو إذا كانت الأداة المالية تمثل أصول مالية ذات جدارة ائتمانية متدهورة.

غير أنه، إذا لم تزداد المخاطر الائتمانية على أداة مالية بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدئي (باستثناء الأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات جدارة ائتمانية متدهورة)، يتعين على المجموعة قياس مخصص الخسارة لتلك الأداة المالية بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أيضًا منهجًا مبسطًا لقياس مخصص الخسارة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة على الذمم التجارية المدينة الأخرى.

فيما يلي نتيجة التقييم:

طبقت المجموعة منهجًا مبسطًا لاختبار انخفاض قيمة الذمم المدينة الأخرى وفقًا لما يتطلبه أو يسمح به المعيار. لم ينتج عن قياس الذمم المدينة وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 أثر مادي في بيان الربح أو الخسارة المجمع للمجموعة.

إن أرصدة المجموعة لدى البنوك منخفضة المخاطر وتعتبر قابلة للاسترداد بالكامل، لذا لم ينتج عن قياس الأرصدة لدى البنوك وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 أثر مادي في بيان الربح أو الخسارة المجمع للمجموعة.

كما نتج عن التعديلات اللاحقة على المعيار الدولي للتقارير المالية 7 إفصاحات أكثر شمولية حول تعرض المجموعة للمخاطر الائتمانية في البيانات المالية المجمعة.

(ج) تصنيف وقياس المطلوبات المالية

إن التغيير الجوهري الذي أدخله المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في تصنيف وقياس المطلوبات المالية يتعلق بالمحاسبة عن التغيرات في القيمة العادلة للمطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة نتيجة للتغيرات في مخاطر الائتمان للجهة المصدرة.

على وجه التحديد، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أن يتم عرض التغيرات في القيمة العادلة للالتزام المالي نتيجة للتغيرات في مخاطر الائتمان لهذا الالتزام في الدخل الشامل الآخر، إلا إذا كان الاعتراف بآثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من التباين المحاسبي في الربح أو الخسارة. لا يتم لاحقًا إعادة تصنيف التغيرات في القيمة العادلة المرتبطة بمخاطر الائتمان الخاصة بالالتزام المالي ضمن الربح أو الخسارة ولكن يتم تحويلها إلى الأرباح المرحلة عندما يتم استبعاد الالتزام المالي.

وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 39 كان يتم عرض مجمل مقدار مبلغ التغير في القيمة العادلة للالتزام المالي المصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة ضمن الربح أو الخسارة.

لم تقم المجموعة بتصنيف أي مطلوبات مالية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. لذا، لم ينتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أي أثر في تصنيف وقياس المطلوبات المالية للمجموعة.

(د) الإفصاحات المتعلقة بالتطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9

يوضح الجدول أدناه المعلومات المتعلقة بالموجودات المالية التي تم إعادة تصنيفها نتيجة الانتقال لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9.

	التصنيف الأصلي وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 39	التصنيف الجديد وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	القيمة الدفترية وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 39	إعادة القياس	إعادة التصنيف	القيمة الدفترية الجديدة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9
الموجودات المالية						
النقد والنقد المعادل	قروض وذمم مدينة	التكلفة المطفأة	1,822,519	-	-	1,822,519
استثمارات في مرابحة ووكالة وودائع لدى مؤسسات مالية	قروض وذمم مدينة	التكلفة المطفأة	500,000	-	-	500,000
استثمارات - أسهم حقوق ملكية	متاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	4,249,061	-	-	4,249,061
استثمارات - أسهم حقوق ملكية	متاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	924,614	-	-	924,614
استثمارات - أسهم حقوق ملكية	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	218,221	-	-	218,221
ذمم مدينة أخرى	قروض وذمم مدينة	التكلفة المطفأة	219,612	-	-	219,612

يحلل الجدول التالي الأثر الإنتقالي نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على الاحتياطيات والأرباح المرحلة.

	الأرباح المرحلة	احتياطي القيمة العادلة
	دينار كويتي	دينار كويتي
الرصيد الختامي بموجب معيار المحاسبة الدولي 39 كما في 31 ديسمبر 2017	1,507,148	776,711
الأثر في إعادة التصنيف:		
الاستثمارات في أسهم (حقوق ملكية) من متاحة للبيع إلى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	(5,633)	5,633
الرصيد الافتتاحي وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 كما في تاريخ التطبيق المبدئي 1 يناير 2018	1,501,515	782,344

- **أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء**

خلال السنة الحالية، طبقت المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية 15 الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء (المعدل في أبريل 2016) والذي يسري مفعوله على الفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. ويقدم المعيار طريقة لتسجيل الإيرادات مكونة من خمس خطوات. تم إضافة مزيد من الإرشادات التوجيهية للمعيار الدولي للتقارير المالية 15 لغرض معالجة سيناريوهات محددة.

تعترف المجموعة بالإيرادات من العقارات الاستثمارية والتي تمثل إيرادات إيجار ناتجة من عقارات سكنية، وإيرادات من موجودات غير ملموسة وإيرادات أتعاب إدارة. قامت المجموعة بإعادة تقييم سياسة الاعتراف بالإيرادات لديها، وخلصت إلى أنها سوف تستمر في الاعتراف بالإيرادات عند نقطة زمنية محددة عندما يتم تقديم الخدمات. وبالتالي، لم يكن لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 في 1 يناير 2018، أي أثر مادي في البيانات المالية المجمعة للمجموعة. إن السياسات المحاسبية للمجموعة المتعلقة بمصادر إيراداتها قد تم الإفصاح عنها بشكل مفصل في إيضاح 2.16 أدناه.

- **المعيار الدولي للتقارير المالية 2 (تعديلات) تصنيف وقياس معاملات الدفع بالأسهم**

لا يوجد لدى المجموعة خطط تتعلق بالدفع على أساس الأسهم، وعليه، لم يكن للتعديلات التي أجريت على المعيار أي أثر في أداء المجموعة أو مركزها المالي.

- **معيار المحاسبة الدولي 40 (تعديلات) تحويل عقارات استثمارية**

طبقت المجموعة التعديلات التي أجريت على معيار المحاسبة الدولي 40 العقارات الاستثمارية لأول مرة في السنة الحالية. توضح التعديلات أن التحول إلى أو من عقار استثماري يستلزم إجراء تقييم حول ما إذا كان العقار يستوفي أو تم التنازل عنه ليستوفي تعريف العقار الاستثماري ومؤيدًا بدليل واضح على حدوث تغيير في الاستخدام. توضح التعديلات أيضًا أن الحالات الواردة في معيار المحاسبة الدولي 40 ليست شاملة وأن التغيير في الاستخدام أمر محتمل حدوثه على العقارات قيد الإنشاء (بمعنى أن التغيير في الاستخدام ليس مقصورًا على العقارات مكتملة الإنشاء).

- **التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2014 - 2016:**

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 28: الاستثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

طبقت المجموعة التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 28 المتضمن في التحسينات السنوية للمعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2014–2016 للمرة الأولى في السنة الحالية. توضح التعديلات أن الخيار الممنوح لمنشأة مضاربة رأس المال والمنشآت المشابهة لها بقياس الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة هو متوفر لها على أساس منفصل لكل شركة زميلة أو مشروع مشترك على حدة، ويجب إجراء هذا الخيار عند الاعتراف المبدئي.

فيما يتعلق بالخيار المتاح للمنشأة (التي لا تعتبر منشأة استثمارية) بالاحتفاظ بقياس القيمة العادلة المطبق من قبل شركاتها الزميلة والمشاريع المشتركة التي تعتبر منشآت استثمارية عند تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقدم التعديلات توضيحًا مماثلاً بأن هذا الخيار متاح لكل من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي تمثل منشآت استثمارية.

- **تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 22 معاملات بالعملات الأجنبية والمقابل المدفوع مقدماً**

يتناول تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 22 كيفية تحديد "تاريخ المعاملة" لغرض تحديد سعر الصرف لاستخدامه عند الاعتراف المبدئي بالأصل أو المصروفات أو الإيرادات عندما يتم دفع أو استلام مقابل ذلك البند مقدماً بعملة أجنبية مما ينتج عنه الاعتراف بموجودات ومطلوبات غير نقدية (على سبيل المثال ودائع غير قابلة للاسترداد أو إيرادات مؤجلة).

يحدد التفسير أن تاريخ المعاملة هو التاريخ الذي تقوم فيه المنشأة مبدئيًا بتسجيل الأصل غير النقدي أو الالتزام غير النقدي الناتج عن دفع أو استلام الدفعة المقدمة. إذا كان هناك دفعات متعددة أو استلام مقدم للثمن المقابل، يتطلب التفسير من المنشأة أن تحدد تاريخ المعاملات لكل دفعة أو استلام الدفعة المقدمة.

2.3 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة ولكن لم يسر مفعولها بعد

كما في تاريخ التصريح بهذه البيانات المالية، لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية التالية الجديدة والمعدلة الصادرة ولكنها غير سارية بعد.

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	سارية المفعول على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
دورة التحسينات السنوية 2015 - 2017 على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تتضمن التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام 3 و 11، ومعايير المحاسبة الدولية أرقام 12 و 23.	1 يناير 2019
تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 23 عدم *التأكد حول معالجات ضريبة الدخل* يتناول التفسير تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسائر الضريبية) والوعاء الضريبي والخسائر الضريبية غير المستخدمة والائتمانات الضريبية غير المستخدمة والمعدلات الضريبية، عندما يكون هناك عدم تأكد حول معالجات ضريبة الدخل بموجب معيار المحاسبة الدولي 12. ويتناول على وجه التحديد ما يلي: • ما إذا كان ينبغي مراعاة المعالجات الضريبية بشكل جماعي؛ • الافتراضات المتعلقة بأعمال الفحص التي تجريها السلطات الضريبية؛ • تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) والوعاء الضريبي والخسائر الضريبية غير المستخدمة والائتمانات الضريبية غير المستخدمة والمعدلات الضريبية؛ و • أثر التغيرات في الحقائق والظروف.	1 يناير 2019
المعيار الدولي للتقارير المالية 16: *عقود الإيجار* يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 16 نموذجًا شاملًا لتحديد ترتيبات عقد الإيجار وطريقة معالجتها المحاسبية في البيانات المالية لكل من المؤجرين والمستأجرين. سيحل المعيار الدولي للتقارير المالية 16 محل الإرشادات الحالية المتعلقة بعقود الإيجار بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي 17 عقود الإيجار والتفسيرات ذات الصلة عندما تصبح سارية المفعول على الفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. على النقيض من محاسبة المستأجر، ينقل المعيار الدولي للتقارير المالية 16 متطلبات محاسبة المؤجر بالكامل والمنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي 17. تقييم أثر المعيار الدولي للتقارير المالية 16: *عقود الإيجار* إن المجموعة بصدد تقييم أثر تطبيق المتطلبات الجديدة للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 للاعتراف بحق الاستخدام في البيانات المالية للمجموعة.	1 يناير 2019
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 28: *الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة*: فيما يتعلق بالحصص طويلة الأجل في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة. توضح هذه التعديلات أن المنشأة تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 *الأدوات المالية* على الحصص طويلة الأجل في شركة زميلة أو مشروع مشترك والتي تشكل جزءًا من صافي الاستثمار في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك ولكن لم يتم تطبيق طريقة حقوق الملكية.	1 يناير 2019
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 *البيانات المالية* ومعيار المحاسبة الدولي 28 (*الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة* (2011) المتعلقة بمعالجة بيع أو مساهمة الموجودات من مستثمر إلى الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.	تأجيل تاريخ السريان لأجل غير مسمى. ما يزال التطبيق مسموحًا به.

المعيار الدولي للتقارير المالية 17 *عقود التأمين*	1 يناير 2021

يضع المعيار الجديد مبادئ للاعتراف والقياس والعرض والإفصاح فيما يتعلق بعقود التأمين ويحل محل المعيار الدولي للتقارير المالية 4 عقود التأمين.

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 *الأدوات المالية فيما يتعلق بخصائص الدفع مع التعويض السلبي*	1 يناير 2019

توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أنه لغرض تقييم ما إذا كانت ميزة الدفع مقدماً تلبي شروط دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط، يجوز للطرف الذي يمارس الخيار دفع أو استلام تعويض معقول للدفعات المقدمة بغض النظر عن سبب الدفع مقدماً. وبمعنى آخر، لا يسقط الدفع مقدماً بميزة التعويض العكسي دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط تلقائياً.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 28: *الحصص طويلة الأجل في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة*.	1 يناير 2019

يوضح التعديل أن المعيار الدولي للتقارير المالية 9، متضمناً متطلبات الانخفاض في القيمة، ينطبق على الحصص طويلة الأجل. إضافةً إلى ذلك، عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على الحصص طويلة الأجل، لا تأخذ المنشأة بعين الاعتبار التعديلات على قيمها الدفترية كما يتطلبها معيار المحاسبة الدولي 28 (أي، تعديلات القيمة الدفترية للحصص طويلة الأجل الناشئة عن توزيع خسائر الشركة المستثمر بها أو تقييم الانخفاض في القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 28).

معيار المحاسبة الدولي 12 *ضرائب الدخل*	1 يناير 2019

توضح التعديلات أنه يتعين على المنشأة الاعتراف بآثار توزيعات الأرباح على ضريبة الدخل ضمن الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر أو حقوق الملكية طبقاً لمكان إثبات المعاملات السابقة التي ولدت الأرباح القابلة للتوزيع. تلك هي الطريقة بغض النظر عما إذا كانت معدلات الضرائب المختلفة تنطبق على الأرباح الموزعة وغير الموزعة.

معيار المحاسبة الدولي 23 *تكاليف الاقتراض*	1 يناير 2019

توضح التعديلات أنه في حال إذا كان هناك أي اقتراض محدد لا يزال قائماً بعد أن يصبح الأصل ذي الصلة جاهزاً للاستخدام المزمع أو البيع، فإن هذا الاقتراض يصبح جزءاً من الأموال التي اقترضتها المنشأة بشكل عام عندما يتم احتساب معدل الرسملة على القروض العامة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 3: *اندماج الأعمال*	1 يناير 2019

توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3 بأنه عندما تسيطر المنشأة على أعمال تمثل عملية مشتركة، فإن المنشأة تطبق متطلبات اندماج الأعمال المحقق على مراحل، بما في ذلك إعادة قياس الحصص المحتفظ بها سابقاً في العملية المشتركة بالقيمة العادلة. تتضمن الحصص المحتفظ بها سابقاً التي سيتم إعادة قياسها أي موجودات ومطلوبات وشهرة غير معترف بها تتعلق بالعملية المشتركة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 11 *الترتيبات المشتركة*	1 يناير 2019

توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 11 أنه عندما يحصل الطرف الذي يشارك في العملية المشتركة، ولكنه لا يملك سيطرة مشتركة عليها، على السيطرة المشتركة لهذه العملية المشتركة، فإن المنشأة لن تقوم بإعادة قياس حصصها المحتفظ بها سابقاً في العملية المشتركة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 19 *تعديل خطة منافع الموظفين أو تقليصها أو تسويتها*	1 يناير 2019

لا تتوقع إدارة الشركة الأم أن ينتج عن تطبيق التعديلات في المستقبل أي أثر في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

2.4 أساس التجميع

الشركات التابعة

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الأم والشركات التي تسيطر عليها الشركة وشركاتها التابعة. تتحقق السيطرة عندما يكون للشركة: (أ) القدرة على التحكم في الجهة المستثمر بها؛ (ب) التعرض أو الحق في العوائد المتغيرة نتيجة الشراكة مع الجهة المستثمر بها؛ و(ج) القدرة على استخدام التحكم في الشركة المستثمر بها للتأثير على العوائد.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر بها إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغيرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة الواردة أعلاه.

يبدأ تجميع شركة تابعة عندما تسيطر الشركة الأم على الشركة التابعة ويتوقف التجميع عندما تفقد الشركة الأم السيطرة على الشركة التابعة. وبصفة خاصة، يتم إدراج الدخل والمصروفات الخاصة بالشركة التابعة المقتناة أو المباعة خلال السنة ضمن بيان الدخل المجمع أو الإيرادات الشاملة الأخرى اعتباراً من تاريخ سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة حتى تاريخ توقف تلك السيطرة.

يتم توزيع الربح أو الخسارة وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى على مالكي الشركة الأم والجهات غير المسيطرة. يتم توزيع الدخل الشامل للشركات التابعة إلى مالكي الشركة أو الجهات غير المسيطرة حتى وإن أدى ذلك إلى وجود رصيد عجز في الحصص غير المسيطرة.

عند الضرورة، يتم تعديل البيانات المالية للشركات التابعة لكي تتماشى سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

يتم استبعاد جميع المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات المتبادلة بين شركات المجموعة بالكامل عند التجميع.

يتم المحاسبة عن التغيرات في حصص ملكية المجموعة في الشركات التابعة التي لا ينتج عنها فقد السيطرة على الشركة التابعة كمعاملات ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل القيم الدفترية لحقوق الجهات المسيطرة وغير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصتها في الشركات التابعة. يتم إدراج الفرق بين القيمة التي تم تعديل حقوق الجهات غير المسيطرة بها والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستلم في حقوق الملكية مباشرة وتكون متاحة لمالكي الشركة الأم.

عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة يتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة عن الاستبعاد في بيان الدخل ويتم احتساب الربح أو الخسارة بمقدار الفرق بين: (أ) إجمالي القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة العادلة للحصة المتبقية و (ب) القيمة الدفترية للموجودات قبل الاستبعاد (متضمنة الشهرة)، والتزامات الشركة التابعة وكذلك حقوق الجهات غير المسيطرة. تتم المحاسبة عن كافة المبالغ المعترف بها سابقاً في بيان الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالشركة التابعة فيما إذا كانت المجموعة قد قامت باستبعاد الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بالشركة التابعة بشكل مباشر. يتم اعتبار القيمة العادلة لأي استثمار متبقي في الشركة التابعة "سابقاً" في تاريخ فقدان السيطرة على أنها القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي لغرض المحاسبة اللاحقة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية أو التكلفة عند الاعتراف المبدئي للاستثمار في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

اندماج الأعمال

يتم استخدام طريقة الاقتناء في المحاسبة عن عمليات دمج الأعمال. يتم قياس مبلغ الشراء المحول للاقتناء بالقيمة العادلة والتي يتم احتسابها بإجمالي القيمة العادلة للموجودات المحولة في تاريخ الاقتناء والمطلوبات المتكبدة من المجموعة للملاك السابقين للشركة المقتناة وكذلك أية حقوق ملكية مصدرة من المجموعة مقابل الاقتناء. يتم إثبات المصاريف المتعلقة بالاقتناء بصفة عامة في بيان الدخل المجمع عند تكبدها.

يتم الاعتراف المبدئي للموجودات والمطلوبات المقتناة المحددة في عملية دمج الأعمال بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء، باستثناء الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة، أو أدوات حقوق الملكية المرتبطة بترتيبات المدفوعات على أساس الأسهم، والموجودات المصنفة بغرض البيع حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً لمعايير التقارير المالية ذات العلاقة.

يتم قياس الشهرة بمقدار زيادة المقابل المحول وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأي حصة مقتناة في السابق عن صافي قيمة الموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة المحددة كما في تاريخ الاقتناء. في حال زيادة صافي قيمة الموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة عن المقابل المحول وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأي حصة مقتناة في السابق، يتم إدراج تلك الزيادة مباشرة في بيان الدخل المجمع كربح ناتج من أسعار مخفضة.

عند تنفيذ عملية دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس الحصص المملوكة سابقاً في الشركة المقتناة بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء (تاريخ بدء السيطرة) ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة - إن وجدت - في بيان الدخل المجمع. يتم تحويل المبالغ المعترف بها في بيان الدخل الشامل المتعلقة بالحصص السابقة قبل تاريخ الاقتناء إلى بيان الدخل كما لو تم استبعاد الحصة بالكامل.

الشهرة

يتم إدراج الشهرة الناتجة عن اقتناء شركات تابعة بالتكلفة كما في تاريخ الاقتناء ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة إن وجدت.

لأغراض تحديد مدى وجود انخفاض في قيمة الشهرة، يتم توزيع الشهرة على الوحدات المولدة للنقد (أو مجموعات الوحدات المولدة للنقد) التي من المتوقع أن تستفيد من عملية اندماج الأعمال.

يتم اختبار المجموعات المولدة للنقد والتي توزع الشهرة عليها سنوياً بغرض تحديد مدى وجود انخفاض في قيمتها أو على مدى فترات أقل عندما يكون هناك مؤشراً على احتمال انخفاض قيم تلك المجموعات. إذا كانت القيم القابلة للاسترداد لوحدات توليد النقد أقل من قيمتها الدفترية، فإن خسائر الانخفاض في القيمة يتم توزيعها أولاً لتخفيض قيمة أي شهرة موزعة على تلك الوحدات ثم على أية موجودات أخرى مرتبطة بالوحدات على أساس التوزيع النسبي ووفقاً للقيم الدفترية لكل أصل من أصول وحدة توليد النقد. يتم إدراج أية خسائر انخفاض في القيمة متعلقة بالشهرة في بيان الدخل مباشرة. لا يتم رد خسائر الانخفاض في القيم المتعلقة بالشهرة والتي سبق الاعتراف بها في الفترات اللاحقة.

عند استبعاد أياً من وحدات توليد النقد، تؤخذ قيمة الشهرة المتعلقة بها في الاعتبار عند تحديد أرباح وخسائر الاستبعاد.

2.5 الضرائب

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

تحتسب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1% من ربح المجموعة الخاضع للضريبة وفقاً لعملية الاحتساب المعدلة بناء على قرار أعضاء مجلس المؤسسة والذي ينص على ان الارباح من الشركات الزميلة والتابعة، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمحول إلى الاحتياطي القانوني يجب استثنائها من ربح السنة عند تحديد مقدار الحصة.

ضريبة دعم العمالة الوطنية

تحتسب ضريبة دعم العمالة الوطنية وفقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 وقرار وزير المالية رقم 24 لسنة 2006 بنسبة 2.5% من ربح المجموعة الخاضع للضريبة بعد خصم أتعاب أعضاء مجلس الإدارة للسنة. وطبقاً للقانون، فإن الأرباح من الشركات الزميلة والتابعة وتوزيعات الأرباح النقدية من الشركات المدرجة الخاضعة لضريبة دعم العمالة الوطنية يجب خصمها من ربح السنة.

الزكاة

تحتسب حصة الزكاة بنسبة 1% من ربح المجموعة وفقاً لقرار وزارة المالية رقم 2007/58 الساري مفعوله اعتباراً من 10 ديسمبر 2007.

2.6 الأدوات المالية

السياسة المطبقة بعد 1 يناير 2018

يتم الاعتراف بالموجودات والالتزامات المالية في بيان المركز المالي للمجموعة عندما تصبح المجموعة طرفاً في الالتزامات التعاقدية لهذه الأدوات.

يتم قياس جميع الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. يتم إضافة أو خصم تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بالاقتناء أو الإصدار للأصل أو الالتزام المالي من القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي (باستثناء الأدوات المالية المصنفة بـ "القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة"). حيث يتم إدراج تكاليف المعاملة المتعلقة بالاقتناء مباشرة في بيان الربح أو الخسارة.

الموجودات المالية

يتم تسجيل كافة مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتم بالطرق الاعتيادية في تاريخ المتاجرة. إن عمليات الشراء أو البيع التي تتم بالطرق الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده وفقاً للقوانين أو العرف السائد في السوق.

يتم لاحقاً قياس جميع الموجودات المالية المدرجة بالكامل سواء من خلال التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة استناداً إلى تصنيف الموجودات المالية.

تصنيف وقياس الموجودات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات حقوق الملكية والمشتقات، استنادًا إلى نموذج أعمال المنشأة المستخدم في إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأدوات.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل طريقة إدارتها لمجموعات الموجودات المالية من أجل تحقيق أهدافها ولتوليد التدفقات النقدية التعاقدية. ولا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة على أساس كل أداة على حدة، وإنما يتم تقييمه عند مستوى أعلى للمحافظ مجتمعة ويستند إلى عدد من العوامل الملحوظة مثل:

- السياسات والأهداف المحددة للمحفظة وتنفيذ تلك السياسات المعمول بها؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وبالأخص طريقة إدارة تلك المخاطر؛
- تكرار وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات المنتظرة منها حول النشاط المستقبلي للمبيعات.

يستند تقييم نموذج العمل إلى سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون أخذ "أسوأ الأحوال" أو "الحالة المضغوطة" في عين الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، وفي المقابل ستقوم بإدراج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراة مؤخرًا في الفترات اللاحقة.

تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط (اختبار تحقيق دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط)

تقوم المجموعة بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار تحقيق دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط. لغرض هذا الاختبار، يتم تعريف " المبلغ الأساسي" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند التحقق المبدئي وقد تتغير على مدى عمر الأصل المالي. ويتم تعريف الفائدة على أنها تمثل القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان المتعلقة بالمبلغ الأساسي وكذلك مقابل مخاطر الاقراض الأساسية الأخرى والتكاليف إلى جانب هامش الربح. في سبيل تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط، تضع المجموعة في اعتبارها ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شرط تعاقدي من شأنه أن يؤدي إلى تغيير في توقيت وقيمة التدفقات النقدية التعاقدية بما قد يؤدي إلى عدم استيفاء ذلك الشرط.

تصنف المجموعة موجوداتها المالية عند الاعتراف المبدئي ضمن الفئات التالية:

- الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة:

يدرج الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن "نموذج أعمال" الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط على المبلغ الأساسي القائم.

يتم لاحقًا قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وفقًا للتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. وتسجل إيرادات الفوائد وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وانخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة المجمع. كما تسجل أي أرباح أو خسائر ناتجة عن الاستبعاد في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

تتكون الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة مما يلي:

- *استثمارات في مرابحة ووكالة، وودائع لدى مؤسسات مالية*

يتم لاحقًا قياس الاستثمارات في مرابحة ووكالة، وودائع لدى مؤسسات مالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

- *النقد والنقد المعادل*

يتكون النقد والنقد المعادل من نقد وأرصدة بنكية، بالإضافة إلى ودائع لأجل جاهزة للتحويل إلى مبالغ نقدية معروفة وهي عرضة لمخاطر ضئيلة للتغيرات في القيمة.

- *ذمم مدينة أخرى*

يتم إدراج الذمم المدينة الأخرى بمبلغ الفاتورة الأصلية ناقصاً مخصص المبالغ التي لا يمكن تحصيلها.

- *التسهيلات الائتمانية (قروض ممنوحة للعملاء)*

يتم إدراج التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة ناقصًا المبالغ المشطوبة ومخصص انخفاض القيمة. يمثل مخصص الخسارة الائتمانية على القروض الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب احتسابه وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

إن الموجودات المالية المدرجة ضمن هذه الفئة هي إما تلك الموجودات التي تم تصنيفها من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي أو تلك التي يتوجب قياسها بالقيمة العادلة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9. تصنف الإدارة الأداة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي لا تستوفي متطلبات قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط إذا كانت تستبعد أو تحد بصورة ملحوظة من أي عدم تتطابق محاسبي قد ينشأ. إن الموجودات المالية ذات التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تمثل مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط يتوجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إن الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم قياسها لاحقًا بالقيمة العادلة. يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة المجمع. يتم إثبات إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تسجيل إيرادات التوزيعات الناتجة من الاستثمارات في حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بيان الربح أو الخسارة المجمع عند ثبوت الحق في استلام الدفعات.

أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف المبدئي، قد تختار المجموعة تصنيف بعض الاستثمارات في الأسهم على نحو غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية وفقًا للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقًا لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يعاد إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن القياس اللاحق لأدوات حقوق الملكية إلى بيان الربح أو الخسارة المجمع. وتسجل توزيعات الأرباح في بيان الربح أو الخسارة المجمع، عندما يثبت الحق في استلامها، إلا في حالة استفادة المجموعة من هذه المتحصلات كاسترداد لجزء من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة، تدرج الأرباح في الدخل الشامل الآخر. إن أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا تخضع لاختبار انخفاض القيمة. عند الاستبعاد، يعاد تصنيف التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة من احتياطي القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع.

أرباح وخسائر صرف عملات أجنبية

يتم تحديد القيمة الدفترية للموجودات المالية المقومة بعملات أجنبية بنفس تلك العملة الأجنبية ويتم ترجمتها بسعر الصرف السائد في نهاية كل فترة تقرير، وتحديدًا ما يلي:

- بالنسبة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي لا تُشكل جزءاً من علاقة تحوط معينة، يتم الاعتراف بفروق أسعار الصرف في بيان الربح أو الخسارة.
- بالنسبة للموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي لا تُشكل جزءاً من علاقة تحوط معينة، يتم الاعتراف بفروق أسعار الصرف في الربح أو الخسارة.
- بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بفروق أسعار الصرف في بيان الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي القيمة العادلة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تعترف المجموعة بمخصص الخسارة بالنسبة لـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة" على الأرصدة البنكية والذمم المدينة الأخرى. يعكس قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة قياس للمبالغ بشكل غير متحيز ومرجح بالاحتمالات والتي يتم تحديدها من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة والقيمة الزمنية للأموال والمعلومات المعقولة والمؤيدة المتاحة حول الأحداث السابقة دون أية تكلفة أو مجهود غير ملائم في تاريخ التقرير والظروف الحالية والتوقعات بالظروف الاقتصادية المستقبلية.

تطبق المجموعة نهجًا مكونًا من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية على النحو التالي:

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً على الموجودات المالية التي لم يكن بها زيادة ملحوظة في خسائر الائتمان منذ التحقق المبدئي أو حالات التعرض للمخاطر التي تم التحديد بأنها تحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير. تعتبر المجموعة أن الأصل المالي ينطوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية عندما يكون تصنيف المخاطر الائتمانية مساوياً لتعريف "التصنيف الائتماني المرتفع" المتعارف عليه دولياً.

المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة – دون التعرض للانخفاض في الجدارة الائتمانية

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة على الموجودات المالية التي تعرضت لزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي ولكن لم تتعرض للانخفاض في الجدارة الائتمانية.

المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة – في حالة التعرض للانخفاض في الجدارة الائتمانية

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة على الموجودات المالية ويتم التحديد بأنها تعرضت للانخفاض في الجدارة الائتمانية استناداً إلى الدليل الموضوعي على الانخفاض في القيمة.

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة هي الخسائر الائتمانية التي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال عمر الأداة المتوقع للأداة المالية. وتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا جزءا من الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة والتي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال 12 شهرًا بعد تاريخ التقرير. ويتم احتساب كلا من الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا إما على أساس فردي أو مجمع بالاعتماد على طبيعة المحفظة الأساسية للأدوات المالية.

في تاريخ كل تقرير، تقوم المجموعة بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية تعرضت للانخفاض في الجدارة الائتمانية. تعتبر المجموعة أن الأصل المالي قد تعرض للانخفاض في الجدارة الائتمانية في حالة وقوع حدث واحد أو أكثر يؤثر سلبًا في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو عندما تكون المدفوعات التعاقدية متأخرة السداد لمدة 90 يومًا.

الزيادة الملحوظة في مخاطر الائتمان

في تاريخ كل تقرير، تقوم المجموعة أيضاً بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ التحقق المبدئي من خلال مقارنة مخاطر التعثر التي حدثت على مدار العمر المتوقع المتبقي اعتباراً من تاريخ التقرير مع مخاطر التعثر في تاريخ التحقق المبدئي. إن المعايير الكمية المستخدمة لتحديد الزيادة الملحوظة في المخاطر الائتمانية تمثل سلسلة من الحدود النسبية والمجردة. ويتم اعتبار أن كافة الموجودات المالية متأخرة السداد لمدة 30 يومًا تتضمن زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ التحقق المبدئي ويتم تحويلها إلى المرحلة 2 حتى وإن لم تكن المعايير الأخرى تشير إلى زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة في تقديرات الخسائر الائتمانية على أساس ترجيح الاحتمالات ويتم قياسها بالقيمة الحالية لكافة حالات العجز النقدي المخصومة بمعدل الفائدة الفعلية للأداة المالية. يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة بموجب عقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة الحصول عليها. تتضمن العناصر الأساسية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة احتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر وقيمة التعرض عند التعثر. تقدر الشركة تلك العناصر باستخدام نماذج المخاطر الائتمانية المناسبة أخذًا في الاعتبار المعدلات الائتمانية الداخلية والخارجية للموجودات وطبيعة وقيمة الضمانات وسيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية الخ.

المطلوبات المالية

يتم لاحقاً قياس كافة المطلوبات المالية للمجموعة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. تتضمن المطلوبات المالية للمجموعة ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى.

المطلوبات المالية المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة

إن المطلوبات المالية التي لا تمثل: (1) المقابل النقدي المحتمل للمشتري عند اندماج الأعمال أو (2) محتفظ بها لغرض المتاجرة أو (3) المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية.

إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة لأصل مالي أو التزام مالي وتوزيع إيرادات الفوائد أو مصروفات الفوائد على الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعلي هو ذلك المعدل الذي يخصم بدقة الدفعات أو التحصيلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأدوات المالية أو فترة أقصر من ذلك العمر المتوقع، متى كان ذلك مناسباً، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي.

ذمم دائنة

يتم إدراج المطلوبات مقابل المبالغ مستحقة الدفع في المستقبل عن البضاعة والخدمات المستلمة سواء صدرت بها فواتير من المورّد أم لا.

أرباح وخسائر صرف عملات أجنبية

بالنسبة للمطلوبات المالية المقومة بعملة أجنبية ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة في نهاية كل فترة تقرير، فإنه يتم تحديد أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية استنادًا إلى التكلفة المطفأة للأدوات. ويتم تسجيل أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية في الربح أو الخسارة، وذلك فيما يتعلق بالمطلوبات المالية التي لا تعتبر جزءًا من علاقة تحوط معينة. بالنسبة لتلك التي تم تصنيفها كأداة تحوط بغرض التحوط من مخاطر العملات الأجنبية، يتم تسجيل أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر وتجميعها في بند منفصل في حقوق الملكية.

استبعاد الموجودات والمطلوبات المالية

يتم استبعاد الأصل المالي من قبل المجموعة فقط عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية المعترف بها من الأصل؛ أو عندما تقوم المجموعة فعليًا بتحويل الأصل المالي وكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي إلى طرف آخر. إذا لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية مع استمرار سيطرتها على الأصل المحول، فإنها تعترف بحصتها المحتفظ بها في الأصل وأي التزام مصاحب للمبالغ التي قد يتوجب عليها سدادها. إذا احتفظت المجموعة فعلياً بكافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي المحول، تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل المالي كما تقوم بالاعتراف بالقرض المضمون مقابل المتحصلات المستلمة.

يتم استبعاد المطلوبات المالية من قبل المجموعة فقط عندما يتم الإعفاء من الالتزام المحدد أو إلغائه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. يتم تسجيل الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المستبعد والمقابل المدفوع والمستحق في الربح أو الخسارة.

السياسة المطبقة قبل 1 يناير 2018

التصنيف

وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39، تصنف المجموعة موجوداتها المالية "بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة"، و"متاحة للبيع"، و"قروض وذمم مدنية" ومطلوباتها المالية كـ "غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة".

القياس

يتم مبدئياً إدراج جميع الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة. يتم إضافة تكاليف المعاملة لتلك الأدوات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يتم إدراج تكاليف المعاملة المتعلقة بالموجودات المالية المصنفة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بيان الربح أو الخسارة.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتم تصنيف الموجودات المالية كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عندما يكون الأصل المالي إما محتفظ به للمتاجرة أو مصنف في فئة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تم تسجيل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة مع إدراج أي ارباح أو خسائر ناتجة عن إعادة القياس في الربح أو الخسارة. يشمل صافي الربح او الخسارة المثبتة في بيان الدخل اي توزيع أرباح أو فائدة مكتسبة من الأصل المالي.

القروض والذمم المدينة

هي موجودات مالية بخلاف المشتقات ذات استحقاق ثابت أو محدد، وهي غير مسعرة في أسواق نشطة. تُقاس القروض والمدينين (المرابحات والوكالات المدينة والمدينين الآخرون والنقد لدى البنوك) بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

المتاحة للبيع

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست مشتقات، وهي التي لم يتم تصنيفها كـ (أ) قروض ومدينون أو (ب) محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو (ج) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يتم إعادة قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. يتم إدراج التغير في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى وتتراكم ضمن احتياطي التغير في القيمة العادلة. في حالة بيع أو انخفاض قيمة الموجودات "المتاحة للبيع"، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة من قبل ضمن بند احتياطي التغير في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تنخفض قيمة الموجودات المالية إذا كانت قيمتها الدفترية أكبر من قيمتها الاستردادية المقدرة. بتاريخ كل بيانات مالية يتم إجراء تقدير فيما إذا كان هناك دليل موضوعي بأن يكون أصل مالي محدد أو مجموعة موجودات مالية انخفضت قيمتها. تعتبر قيمة أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية قد انخفضت، فقط إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة نتيجة لحدث أو أكثر وقع بعد التحقق المبدئي للأصل ("حدث خسارة" محققة) وأن تكون لهذه الخسارة تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية التي يمكن قياسها بشكل موثوق به.

2.7 استثمارات عقارية

إن الاستثمارات العقارية هي العقارات المحتفظ بها للحصول على إيجارات و/أو زيادة قيمتها الرأسمالية (بما في ذلك العقارات قيد الإنشاء المحتفظ بها لنفس هذه الأغراض). يتم قياس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما في ذلك تكاليف المعاملة.

وبعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الدخل للفترة التي نتجت فيها هذه الأرباح أو الخسائر.

يتم استبعاد الاستثمارات العقارية عند البيع أو عندما يتم الاستبعاد من الاستخدام بشكل دائم وعدم وجود منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من الاستبعاد. يتم إدراج أي ربح أو خسارة ناتجة من الاستبعاد (يتم احتسابه بمقدار الفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الدخل المجمع للفترة التي تم فيها الاستبعاد.

2.8 عقارات بغرض المتاجرة

يتم إثبات العقارات بغرض المتاجرة (بما في ذلك العقارات تحت التطوير لهذا الغرض) عند اقتنائها بالتكلفة، يتم تحديد التكلفة وفقاً لتكلفة كل أرض أو عقار على حدة حيث تتمثل التكلفة في القيمة العادلة للمقابل المدفوع مضافاً إليه مصروفات نقل الملكية والوساطة. يتم تصنيف الأراضي والعقارات بغرض المتاجرة ضمن الموجودات المتداولة وتدرج بالتكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها أيهما أقل على أساس إفرادي، وتحدد صافي القيمة الممكن تحقيقها على أساس القيمة البيعية المقدرة ناقصاً المصروفات المقدرة اللازمة لإتمام البيع. تدرج أرباح أو خسائر بيع الأراضي والعقارات بغرض المتاجرة في بيان الدخل المجمع بمقدار الفرق بين القيمة البيعية والقيمة الدفترية لها.

2.9 استثمار في شركات زميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها. ان التأثير الجوهري هو القدرة على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها وليس سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.

يتم إدراج نتائج أعمال وموجودات ومطلوبات الشركات الزميلة في هذه البيانات المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية فيما عدا وجود استثمار أو جزء منه مصنف كاستثمار محتفظ بها لغرض البيع حيث يتم المحاسبة عنه وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يدرج الاستثمار في الشركات الزميلة ضمن بيان المركز المالي المجمع مبدئيا بالتكلفة والتي يتم تعديلها لاحقاً بأثر حصة المجموعة من أرباح أو خسائر وأي دخل شامل آخر للشركات الزميلة. عندما يجاوز نصيب المجموعة في خسائر الشركة الزميلة أو المشروعات المشتركة حصة المجموعة بتلك الشركة الزميلة (متضمنة أية حصص طويلة الأجل تمثل جزء من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة) تتوقف المجموعة عن تسجيل نصيبها في الخسائر. يتم تسجيل الخسائر الإضافية إذا فقط عندما يقع على المجموعة التزام أو قامت بالدفع نيابة عن الشركة الزميلة.

عند الاستحواذ على شركة زميلة فإن أي زيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقتناء، يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة أو المشروعات المشتركة. إن أي زيادة في حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة عن تكلفة الإقتناء بعد إعادة التقييم يتم إدراجها مباشرة ضمن بيان الدخل المجمع.

متطلبات معيار المحاسبة الدولي 36: يتم تطبيق انخفاض قيمة الموجودات لتحديد ما إذا كان ضروريا الاعتراف بأي خسارة انخفاض في القيمة فيما يتعلق باستثمار المجموعة في شركة زميلة. عندما يكون ذلك ضرورياً، يتم اختبار القيمة الدفترية الكاملة للاستثمار (بما في ذلك الشهرة) لتحديد الانخفاض في القيمة وذلك وفق معيار المحاسبة الدولي 36: كأصل واحد من خلال مقارنة قيمته القابلة للاسترداد (القيمة التشغيلية والقيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع، أيهما أعلى) بقيمته الدفترية. إن أي خسارة مدرجة للانخفاض في القيمة لا يتم تخصيصها مقابل أي أصل بما في ذلك الشهرة التي تشكل جزءاً من القيمة الدفترية للاستثمار. أي رد لخسارة الانخفاض في القيمة هذه يتم الاعتراف به وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 36 وذلك بمقدار الزيادة اللاحقة في القيمة القابلة للاسترداد للاستثمار.

تتوقف المجموعة عن استخدام طريقة حقوق الملكية بدءاً من تاريخ عدم اعتبار الاستثمار كشركة زميلة. عندما تحتفظ المجموعة بحصة مستبقاة في شركة زميلة سابقة وتكون الحصة المستبقاة عبارة عن أصل مالي، تقوم المجموعة بقياس الحصة المستبقاة بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ، وتعتبر القيمة العادلة للحصة المستبقاة هي قيمتها العادلة عند الاعتراف المبدئي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية. يتم مراعاة الفرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة في تاريخ التوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية والقيمة العادلة لأي حصة مستبقاة وأي متحصلات ناتجة عن بيع جزء من الحصة في الشركة الزميلة وذلك عند تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع الشركة الزميلة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن كافة المبالغ المعترف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بتلك الشركة الزميلة وفق نفس الأساس الذي كان سيُطلب الاستناد إليه إذا قامت الشركة الزميلة ببيع الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة بشكل مباشر. وبالتالي، إذا تم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المعترف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر من قبل تلك الشركة الزميلة إلى الربح أو الخسارة عند بيع الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة، تقوم المجموعة بإعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة (كتسوية ناتجة عن إعادة التصنيف) عندما يتم استبعاد الشركة الزميلة.

عند قيام المجموعة بتخفيض حصة ملكيتها في شركة زميلة مع استمرارها في استخدام طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بإعادة تصنيف نسبة الربح أو الخسارة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر والمتعلقة بذلك التخفيض في حصة الملكية إلى بيان الربح أو الخسارة إذا كان يتوجب إعادة تصنيف ذلك الربح أو الخسارة إلى بيان الربح أو الخسارة عند بيع الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة.

عندما تتعامل المجموعة مع شركة زميلة، يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة في حدود حصة المجموعة في الشركة الزميلة.

2.10 الموجودات غير الملموسة

يتم إثبات الموجودات غير الملموسة التي لها عمر محدد والتي تم اقتنائها بصفة مستقلة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم الإطفاء بطريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الإطفاء في نهاية كل فترة مالية، ويتم المحاسبة عن التغير في التقديرات اعتباراً من بداية السنة المالية التي حدث بها التغير.

يتم إثبات الموجودات غير الملموسة التي ليس لها عمر محدد والتي تم إقتنائها بصفة مستقلة بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة.

يتم حذف الموجودات غير الملموسة عند الاستبعاد أو عند ثبوت عدم وجود منفعة اقتصادية مستقبلية من الاستخدام. يتم قياس الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعاد بمقدار الفرق بين صافي المتحصلات والقيمة الدفترية للأصل المستبعد، ويتم إدراجها في بيان الدخل المجمع.

2.11 انخفاض في قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة بخلاف الشهرة

في نهاية كل فترة تقرير، يتم مراجعة الموجودات الملموسة وغير الملموسة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على وجود انخفاض في قيمة تلك الموجودات. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لتلك الموجودات بغرض تحديد مبلغ الانخفاض في القيمة، إن وجد. ويتم إجراء اختبار سنوي على الأقل لتحديد انخفاض القيمة في الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة والموجودات غير الملموسة التي لم يتم استخدامها بعد، وتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على وجود انخفاض في قيمة الموجودات. إن القيمة الاستردادية هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمة الاستخدام أيهما أعلى. في سبيل تقدير قيمة الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل الخصم قبل الضريبة الذي يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل والتي لم يتم إجراء تعديل على تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية لها. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع في السنة التي ظهرت فيها هذه الخسائر. في حال رد الانخفاض في القيمة، يتم عكس الانخفاض في القيمة في حدود صافي القيمة الدفترية للأصل فيما لو لم يتم إثبات الانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف برد الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع مباشرة.

2.12 مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة التزامات قانونية حالية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجة للموارد الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن تقديرها بصورة موثوق فيها. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع أن تكون مطلوبة لسداد الالتزام باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق والقيم الحالية للنقود والمخاطر المحددة للالتزام.

2.13 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقوم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عند ترك الخدمة طبقاً للائحة مزايا محددة. بالنسبة لقانون العمل في دول أخرى، فيتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لقوانين العمل السائدة في هذه الدول، ويتم سداد تلك المبالغ دفعة واحدة عند نهاية خدمة الموظفين. إن هذا الالتزام غير ممول ويتم حسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ البيانات المالية المجمعة وتتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية لالتزام المجموعة.

2.14 توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح العائدة إلى مساهمي الشركة الأم كالتزامات في البيانات المالية المجمعة في الفترة التي يتم فيها اعتماد هذه التوزيعات من مجلس الإدارة الأم.

2.15 العملات الأجنبية

إن العملة الرئيسية للشركة الأم هي الدينار الكويتي.

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. ويتم ترجمة الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية المقومة بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي المجمع. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة في بيان الدخل المجمع.

يتم ترجمة البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة والمقومة بالعملات الأجنبية وفقاً للمعدلات السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. يتم إدراج فروق ترجمة البنود غير النقدية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل المجمع كجزء من أرباح أو خسائر القيمة العادلة في بيان الدخل المجمع في حين تدرج فروق ترجمة البنود غير النقدية المصنفة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات ضمن بيان الدخل الشامل المجمع.

يتم ترجمة البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية والمقومة بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات المبدئية.

2.16 الاعتراف بالإيرادات

تعترف المجموعة بالإيرادات من خلال المصادر الرئيسية التالية:

- يتم إثبات إيرادات عقود المرابحة والوكالة باستخدام طريقة العائد الفعلي.
- يتم إثبات إيرادات الإيجار الناتجة من استثمارات عقارية بطريقة القسط الثابت على مدار مدة العقد.
- يتم إثبات الإيرادات الناتجة من بيع الاستثمارات العقارية وكذلك العقارات بغرض المتاجرة، والربح أو الخسارة من البيع في بيان الدخل المجمع عند إتمام عملية البيع والتي تتحقق عند انتقال المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل المباع إلى المشتري.
- يتم إثبات توزيعات الأرباح عندما ينشأ حق المجموعة في استلامها.
- تدرج عوائد الودائع بطريقة الفائدة الفعلية.
- يتم إثبات أتعاب إدارة الصندوق والمحفظة عندما يتم تقديم الخدمات.

2.17 المحاسبة عن عقود الإيجار

يتم تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تمويلي إذا ما تم تحويل معظم المنافع والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل وفقاً لبنود العقد للمستأجر.

يتم تصنيف كافة عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تشغيلي.

عندما تكون المجموعة هي الطرف المؤجر

يتم إثبات إيرادات عقود الإيجار التشغيلي بالقسط الثابت على مدى فترة عقود الإيجار.

يتم توزيع إيراد عقود الإيجار التمويلي على الفترات المحاسبية بحيث تعكس عائد ثابت على صافي قيمة الأصل المؤجر.

عندما تكون المجموعة هي الطرف المستأجر

يتم الاعتراف المبدئي بالأصول المستأجرة وفقاً لعقود الإيجار التمويلي كموجودات للمجموعة بقيمتها العادلة في بداية عقود الإيجار أو، إذا كانت أقل، بالقيمة الحالية المقدرة للحد الأدنى للمبالغ المدفوعة للإيجار. يتم إثبات التزام للطرف المؤجر في بيان المركز المالي المجمع مقابل عقود الإيجار التمويلي. ويتم إثبات المبالغ المسددة مقابل عقود الإيجار التشغيلي كمصروف في بيان الدخل المجمع بطريقة القسط الثابت على مدى فترة عقود الإيجار.

2.18 الموجودات بصفة أمانة

لا تعتبر الموجودات التي تحتفظ بها المجموعة بصفة الأمانة أو الوكالة من موجودات المجموعة وبالتالي لا تندرج ضمن بيان المركز المالي المجمع ويتم عرضها منفصلة في البيانات المالية المجمعة.

2.19 تقارير القطاع

يتم تحديد القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية التي يتم مراجعتها بشكل منتظم من قبل صانعي القرار من أجل تخصيص الموارد للقطاعات وتقييم أدائها. يتم تصنيف هذه القطاعات التشغيلية إما كقطاعات أعمال أو قطاعات جغرافية.

قطاع الأعمال هو عامل مميز للمجموعة يقوم بتقديم الخدمات التي تخضع لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات الأعمال الأخرى.

القطاع الجغرافي هو عامل مميز للمجموعة يقوم بتقديم الخدمات ضمن بيئة اقتصادية معينة والتي تخضع لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بالقطاعات التشغيلية في بيئات اقتصادية أخرى.

3. التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

إن تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة يتطلب من الإدارة اتخاذ بعض الأحكام والتقديرات لتحديد القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات التي لا يمكن الحصول عليها بسهولة من مصادر أخرى. تعتمد التقديرات والافتراضات على التجارب السابقة والعناصر الأخرى ذات العلاقة. وقد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات. يتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصفة دورية. يتم إثبات أثر التعديل على التقديرات في الفترة التي تم فيها التعديل وفي الفترة المستقبلية إذا كان التعديل سوف يؤثر على الفترات المستقبلية.

الأحكام

فيما يلي الأحكام التي اتخذتها الإدارة عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي لها تأثير جوهري على الموجودات المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار تحقق دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط واختبار نموذج الأعمال. تحدد المجموعة نموذج الأعمال بالمستوى الذي يعكس طريقة إدارة مجموعة الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال محدد. يتضمن هذا التقييم حكماً يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم وقياس أداء الموجودات والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها. تمثل المراقبة جزءًا من التقييم المتواصل الذي تجريه المجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية من خلاله ما يزال مناسبًا، وإن لم يكن مناسباً، تقييم ما إذا كان قد حدث تغير في نموذج الأعمال وبالتالي تغير متوقع في تصنيف تلك الموجودات. لم تكن هناك حاجة لمثل هذه التغييرات خلال الفترات المعروضة.

تصنيف الاستثمارات العقارية

تقرر الإدارة عند الاستحواذ على العقارات ما إذا كان يجب تصنيفها كعقارات بغرض المتاجرة أو استثمارات عقارية.

تقوم المجموعة بتصنيف العقارات بغرض المتاجرة إذا كان قد تم الاستحواذ بصفة أساسية ليتم إعادة بيعها في إطار النشاط الاعتيادي للأعمال. كما تقوم المجموعة بتصنيف العقارات كاستثمارات عقارية في حالة الاستحواذ عليها بغرض الحصول على إيرادات من تأجيرها أو الاستفادة من زيادة قيمتها الرأسمالية.

التأثير الجوهري على الشركة الزميلة

تتبع المجموعة التوجيهات الواردة في معيار المحاسبة الدولي 28 عند تحديد ما إذا كان لها تأثير جوهري على الشركات المستثمر فيها بموجب حقوق التصويت.

مصادر عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية فيما يتعلق بالمستقبل ومصادر عدم التأكد من التقديرات كما في تاريخ التقرير والتي قد ينتج عنها خطر هام يسبب تعديلات جوهرية على الموجودات والمطلوبات خلال السنة القادمة.

قياس القيمة العادلة وآليات التقييم

إن بعض موجودات وأساليب المجموعة يتم قياسها بالقيمة العادلة لأغراض إعداد البيانات المالية. تقوم إدارة المجموعة بتحديد أساليب ومدخلات التقييم الملائمة اللازمة لقياس القيمة العادلة. عند تحديد القيمة العادلة للموجودات والالتزامات، تقوم الإدارة باستخدام بيانات سوق يمكن ملاحظتها في الحدود المتاحة، وفي حالة عدم توافر بيانات سوق يمكن ملاحظتها تقوم المجموعة بالاستعانة بمقيم خارجي مؤهل للقيام بعملية التقييم. إن المعلومات حول طرق التقييم والمدخلات اللازمة التي تم استخدامها لتحديد القيمة العادلة للموجودات والالتزامات تم الإفصاح عنها في الإيضاحات ذات الصلة.

مطلوبات محتملة / مطلوبات

تنشأ المطلوبات المحتملة نتيجة أحداث ماضية يتأكد وجودها فقط بوقوع أو عدم وقوع حدث أو أحداث مستقبلية غير مؤكدة لا تخرج بالكامل عن سيطرة المنشأة. يتم تسجيل مخصصات المطلوبات عندما يكون من المحتمل وقوع حدث ويمكن تقديره بصورة معقولة. إن تحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص من عدمه مقابل أي مطلوبات محتملة يستند إلى تقديرات الإدارة (إيضاح 30).

4. النقد والنقد المعادل

	2018	2017
النقد لدى البنوك	1,448,963	1,822,519
	1,448,963	1,822,519

5. استثمارات في مرابحات ووكالات وودائع لدى مؤسسات مالية

	2018	2017
مرابحة ووكالة	2,578,603	2,578,603
ودائع لدى مؤسسات مالية	1,250,000	500,000
	3,828,603	3,078,603
مخصص انخفاض القيمة	(2,578,603)	(2,578,603)
	1,250,000	500,000

5.1 إن كافة المرابحات والوكالات المدينة انقضى تاريخ استحقاقها وانخفضت قيمتها. رفعت المجموعة دعاوى قضائية لاسترداد هذه المبالغ.

5.2 تحمل الودائع الاستثمارية معدل فائدة يتراوح من 2.65% إلى 2.85% كما في 31 ديسمبر 2018 (1.875% كما في 31 ديسمبر 2017) وتستحق هذه الودائع في 2019.

6. استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

إن الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة تتمثل في استثمارات محلية في أوراق مالية مسعرة.

7. ذمم مدينة أخرى

	2018	2017
مدينو إيجار	4,500	-
مصاريف مدفوعة مقدماً	29,225	29,653
تأمينات مستردة	95,224	102,116
أخرى	68,857	87,843
	197,806	219,612

8. عقارات بغرض المتاجرة

	2018	2017
الرصيد في بداية السنة	3,720,915	3,910,845
مبيعات	(1,491,173)	(115,333)
ترجمة عملات أجنبية	28,033	(74,597)
الرصيد في نهاية السنة	2,257,775	3,720,915

تتضمن العقارات بغرض المتاجرة عقارات تقع في المملكة الأردنية الهاشمية بقيمة دفترية 1,069,284 دينار كويتي (31 ديسمبر 2017: 1,173,332 دينار كويتي) وعقارات تقع في الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة دفترية 1,188,491 دينار كويتي (31 ديسمبر 2017: 2,547,583 دينار كويتي). بلغت القيمة العادلة لهذه العقارات بغرض المتاجرة 1,285,305 دينار كويتي و1,274,070 دينار كويتي على التوالي كما في 31 ديسمبر 2018 والتي تم تحديدها استناداً إلى التقييمات باستخدام منهج السوق المقارن ضمن المستوى الثاني من التسلسل الهرمي لقياسات القيمة العادلة بواسطة مقيمين مستقلين.

9. استثمارات في شركة زميلة

تتمثل في حصة المجموعة في استثمارات في الشركة الزميلة التالية:

	بلد التأسيس	النشاط الرئيسي	نسبة الملكية	
			2018	2017
شركة مجموعة أُسُس القابضة ش.م.ك.ع	الكويت	استثمارات	25.03%	% 21.69

فيما يلي احتساب الربح الناتج من شراء حصص إضافية في شركات زميلة:

	2018
المبلغ المحول	304,215
القيمة العادلة لصافي الموجودات المحددة المشتراة	412,313
الربح الناتج من الشراء بأسعار مخفضة	108,098

فيما يلي ملخص للمعلومات المالية للشركة الزميلة استناداً إلى البيانات المالية المدققة:

	2018	2017
مجموع الموجودات	19,708,647	19,299,408
مجموع المطلوبات	6,568,392	6,444,653
دخل وإيرادات أخرى	1,967,118	1,869,931
ربح الفترة	1,215,339	1,135,674
الدخل الشامل الآخر	(33,966)	(15,498)
توزيعات مستلمة	(237,976)	-
صافي موجودات الشركة الزميلة	13,140,255	12,854,755
القيمة الدفترية لحصة المجموعة في الشركة الزميلة (بالصافي)	3,289,170	2,779,960

كما في 31 ديسمبر 2018، بلغت القيمة العادلة لاستثمار المجموعة في شركة أُسس والذي يتمثل في سعر السهم السوقي المعلن في بورصة الكويت 2,453,063 دينار كويتي.

10. استثمارات متاحة للبيع

	2018	2017
استثمارات مالية محلية – مسعرة	-	2,817,800
استثمارات مالية محلية – غير مسعرة	-	873,000
استثمارات مالية أجنبية – غير مسعرة	-	1,482,875
	-	5,173,675

11. استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	2018	2017
استثمارات حقوق ملكية محلية – مسعرة	2,022,478	-
استثمارات حقوق ملكية محلية – غير مسعرة	921,223	-
استثمارات حقوق ملكية أجنبية – غير مسعرة	566,794	-
	3,510,495	-

اختارت إدارة المجموعة تصنيف هذه الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث أنها ترى أن الاعتراف بالتقلبات قصيرة الأجل في القيمة العادلة لهذه الاستثمارات في الربح أو الخسارة لن يكون متفقاً مع استراتيجية المجموعة للاحتفاظ بهذه الاستثمارات لأغراض طويلة الأجل وتحقق أدائها المحتمل على المدى الطويل.

12. استثمارات عقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في بنايات وعقارات سكنية تقع في دولة الكويت.

تم التوصل إلى القيمة العادلة للاستثمارات العقارية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2018 بناءً على التقييم الذي أجري في ذلك التاريخ من قبل مقيمين مستقلين. إن هؤلاء المقيمين مرخصين لدى الجهات الرسمية ولديهم مؤهلات ملائمة وخبرات حديثة في تقييم العقارات في المواقع الموجود بها العقارات.

تم تقدير القيمة العادلة كالتالي:

- المستوى الثاني: تحدد القيمة العادلة استناداً إلى أسعار السوق المقارنة للمناطق الواقع فيها الأراضي والعقارات.
- المستوى الثالث: يحدد معدل الرسملة المطبق على أساس معدلات العائد.

فيما يلي تفاصيل الاستثمارات العقارية والمعلومات عن مستويات القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر:

	المستوى 2	المستوى 3	القيمة العادلة 31 ديسمبر 2018	القيمة العادلة 31 ديسمبر 2017
عقارات ملك حر	-	4,500,000	4,500,000	4,620,000
عقارات مستغلة بالإيجار	2,450,000	-	2,450,000	2,450,000
	2,450,000	4,500,000	6,950,000	7,070,000

فيما يلي المعلومات ذات الصلة بالاستثمارات العقارية المصنفة ضمن المستوى الثالث من تسلسل القيمة العادلة:

	أساليب التقييم	المدخلات الهامة غير الملحوظة	الحساسية
عقارات ملك حر	نموذج رسملة الدخل	معدل رسملة 7.58% إلى 7.62% أخذاً في الاعتبار رسملة إيرادات التأجير المحتملة، ونوع العقار وظروف السوق السائدة.	إن الزيادة الطفيفة في معدل الرسملة المستخدم يمكن أن تؤدي إلى انخفاض طفيف في القيمة العادلة والعكس.

تم تقدير القيمة العادلة للعقارات بافتراض أن الاستخدام الحالي هو أفضل وأمثل استخدام لها.

لم يكن هناك أي تغيير في أساليب التقييم خلال السنة.

13. موجودات غير ملموسة

تتمثل الموجودات غير الملموسة في تكلفة حقوق استغلال بعض الوحدات في برج يقع في مكة، المملكة العربية السعودية. تنتهي هذه الحقوق في عام 2030.

	2018	2017
التكلفة		
كما في 1 يناير	1,836,022	1,836,022
الإطفاء المتراكم		
كما في 1 يناير	1,062,301	1,000,437
المحمل خلال السنة	61,864	61,864
	1,124,165	1,062,301
كما في 31 ديسمبر	711,857	773,721

14. ذمم دائنة

	2018	2017
مخصص مطالبات ضريبية	153,078	156,371
مستحقات للموظفين	23,282	20,109
استقطاعات قانونية	13,857	26,434
أخرى	395,968	376,604
	586,185	579,518

15. مكافأة نهاية الخدمة

تسوية مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

	2018	2017
كما في 1 يناير	369,866	335,482
مخصص خلال السنة	65,474	48,669
المدفوع خلال السنة	(48,600)	(14,285)
كما في 31 ديسمبر	386,740	369,866

16. رأس المال

يبلغ رأسمال الشركة الأم المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل 18,870,504 دينار كويتي موزعاً على عدد 188,705,040 سهم (2017: 188,705,040 سهم) بقيمة اسمية 100 فلس للسهم وجميعها أسهم مدفوعة نقداً.

17. أسهم خزينة

	2018	2017
عدد الأسهم (سهم)	14,148,930	18,558
القيمة السوقية	848,935	1,165
النسبة إلى الأسهم المصدرة (%)	7.498	0.010

تلتزم الشركة الأم بالاحتفاظ باحتياطيات وأرباح مرحلة تعادل أسهم الخزينة خلال فترة تملكها من قبل الشركة الأم وذلك وفقاً لتعليمات الجهات الرقابية ذات العلاقة. ان أسهم الخزينة غير مرهونة.

18. احتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من صافي ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة إلى الاحتياطي القانوني، ويجوز للمساهمين وقف هذا التحويل إذا زاد الاحتياطي القانوني عن نصف رأسمال الشركة الأم. لا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني على المساهمين إلا في حدود 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها أرباح الشركة الأم بتأمين هذا الحد.

19. صافي الربح الناتج من استثمارات

2018	2017	
		استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
254,832	43,385	أرباح محققة من البيع
(10,668)	7,080	التغير في القيمة العادلة
12,368	57,971	توزيعات نقدية
256,532	108,436	
		استثمارات متاحة للبيع
-	82,554	أرباح محققة من البيع
-	(148,088)	خسائر انخفاض القيمة
-	387,680	توزيعات نقدية
-	322,146	
		استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
237,435	-	
493,967	430,582	توزيعات نقدية

20. صافي الربح من استثمارات عقارية

2018	2017	
627,525	565,057	إجمالي إيرادات الإيجار
(88,786)	(82,735)	ناقصاً: مصاريف
538,739	482,322	صافي إيرادات إيجار
(120,000)	(130,000)	التغير في القيمة العادلة
418,739	352,322	

21. ربح من عقارات محتفظ بها بغرض المتاجرة

يمثل هذا البند ربح من بيع العقارات، يتم الاعتراف به عند نقطة زمنية محددة عندما يتم نقل ملكية العقارات إلى المشتري.

22. صافي إيرادات من موجودات غير ملموسة

2018	2017	
99,292	102,581	إيرادات موجودات غير ملموسة
(61,864)	(61,864)	إطفاء
37,428	40,717	

23. إيرادات أخرى

تتضمن الإيرادات الأخرى رد دفعة مقدمة مستلمة من عملاء بمبلغ 94,401 دينار كويتي (2017: لاشئ)، وربح من اقتناء أسهم إضافية في شركة زميلة (إيضاح 9) بمبلغ 108,098 دينار كويتي (2017: 55,771 دينار كويتي) خلال السنة.

24. مصاريف أخرى

2018	2017	
29,066	61,705	أتعاب مهنية
121,758	121,758	إيجار
16,138	22,509	مصاريف قانونية
59,737	32,895	اشتراكات
6,964	4,663	استهلاك وإطفاء
2,750	3,250	مكافأة لجنة الشريعة
96,967	131,650	مصروفات متنوعة
333,380	378,430	

25. ربحية السهم

يتم احتساب ربحية السهم على أساس صافي الربح المتاح لمساهمي الشركة الأم والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة والذي يتم تحديده على أساس عدد الأسهم القائمة لرأس المال المصدر خلال السنة كما يلي:

	2018	2017
صافي ربح السنة المتاحة لمساهمي الشركة الأم	702,266	1,013,427
أسهم مصدرة	188,705,040	188,705,040
أسهم خزينة	14,148,930	18,558
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	181,203,387	188,686,482
ربحية السهم المتاحة لمساهمي الشركة الأم (فلس)	3.88	5.37

26. توزيعات أرباح

بتاريخ 26 مارس 2019، اقترح مجلس الإدارة عدم إجراء توزيعات أرباح لسنة 2018. إن هذا الاقتراح يخضع لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية.

27. معاملات الأطراف ذات الصلة

في إطار النشاط الاعتيادي للأعمال، أبرمت المجموعة معاملات مع أطراف ذات صلة (المساهمين الرئيسين وأعضاء مجلس الإدارة وأفراد الإدارة العليا والشركات المملوكة للمساهمين الرئيسين). فيما يلي الأرصدة والمعاملات الجوهرية المبرمة مع الأطراف ذات الصلة بخلاف ما تم الإفصاح عنه في الإيضاحات الأخرى:

	2018	2017
بيان الدخل المجمع		
مكافأة الإدارة العليا	292,201	316,975
الإيرادات الناتجة من إدارة محافظ	33,573	16,313
بيان المركز المالي المجمع		
مكافأة الإدارة العليا مستحقة الدفع	280,500	265,536

تقوم المجموعة بإدارة محافظ مالية لأطراف ذات صلة، بلغ صافي موجوداتها 5,377,870 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 (31 ديسمبر 2017: 8,033,856 دينار كويتي). ونظراً لكون هذه الموجودات محتفظ بها بصفة الأمانة، لم يتم إدراجها ضمن بيان المركز المالي المجمع.

تخضع كافة المعاملات لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

28. الشركات التابعة

فيما يلي الشركات التابعة المدرجة ضمن هذه البيانات المالية المجمعة:

اسم الشركة	نسبة الملكية (%)		النشاط	بلد التأسيس
	2018	2017		
شركة بيت أصول العقارية (ذ.م.م)	99	99	استثمارات عقارية	الكويت
شركة بترو كيو ايت (ذ.م.م)	99	99	تجارة عامة	الكويت
شركة أصول للإجارة والتمويل (شركة مساهمة خاصة)	100	100	استثمارات عقارية	الأردن
شركة أصول القابضة دي أي 1	-	100	استثمارات عقارية	الولايات المتحدة الأمريكية
شركة أصول القابضة دي أي 2	100	100	استثمارات عقارية	الولايات المتحدة الأمريكية
شركة أصول القابضة دي أي 3	100	100	استثمارات عقارية	الولايات المتحدة الأمريكية

بلغ إجمالي موجودات الشركات التابعة 9,303,296 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 (31 ديسمبر 2017: 10,863,175 دينار كويتي) كما بلغ صافي الربح 296,473 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (333,649 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017).

لا توجد موجودات أو مطلوبات لدى شركة أصول القابضة دي. أي.1. وخلال 2018، قامت الشركة الأم بتصفية الشركة التابعة المملوكة بالكامل وهي شركة أصول القابضة دي. أي.1.

29. التوزيع القطاعي

تزاول المجموعة أنشطتها الرئيسية داخل دولة الكويت من خلال ثلاثة قطاعات رئيسية:

- قطاع التمويل: الاستثمار في مرابحات وودائع ووكالة وودائع لدى مؤسسات مالية
- قطاع الاستثمار: استثمارات في أوراق مالية وإدارة محفظة
- قطاع العقارات: استثمارات عقارية

تم ذكر كافة الأنشطة في إيضاح (1).

فيما يلي تحليل معلومات القطاع:

	31 ديسمبر 2018			
	قطاع التمويل	قطاع الاستثمار	قطاع العقارات	الإجمالي
إيرادات القطاعات	69,694	1,124,303	473,539	1,676,536
اجمالي نتائج القطاعات	(30,641)	421,513	325,651	716,523
صافي ربح السنة				702,666
موجودات القطاع	1,478,270	10,413,800	10,012,195	21,904,265
مطلوبات القطاع	136,751	780,112	56,062	972,925

فيما يلي تحليل معلومات القطاع:

	31 ديسمبر 2017			
	قطاع التمويل	قطاع الاستثمار	قطاع العقارات	الإجمالي
إيرادات القطاعات	215,795	1,400,303	413,005	2,029,103
اجمالي نتائج القطاعات	112,351	694,064	233,446	1,039,861
صافي ربح السنة				1,013,427
موجودات القطاع	572,115	10,070,835	11,649,193	22,292,143
مطلوبات القطاع	223,515	508,534	217,335	949,384

لأغراض مراقبة أداء القطاع وتخصيص الموارد بين القطاعات:

- لا توجد موجودات مستخدمة بشكل مشترك من قبل أي قطاع قابل للإفصاح.
- لا توجد التزامات يكون أي قطاع مسؤولاً عنها بشكل مشترك.

التوزيع الجغرافي للموجودات والإيرادات

	2018		2017	
	الموجودات	الإيرادات	الموجودات	الإيرادات
دولة الكويت	18,335,062	1,522,702	16,238,058	1,930,726
دول مجلس التعاون الخليجي	1,278,652	169,106	1,337,616	40,717
الدول العربية الأخرى	1,102,060	(24,272)	2,168,886	(9,371)
أمريكا	1,188,491	-	2,547,583	67,031
	21,904,265	1,667,536	22,292,143	2,029,103

30. مطلوبات محتملة

لدى المجموعة المطلوبات المحتملة التالية:

30.1 مطلوبات محتملة بموجب خطابات ضمان:

	31 ديسمبر 2018	31 ديسمبر 2017
خطابات ضمان	18,380	18,380

30.2 قام طرف ذو صلة "سابق" برفع دعوى قضائية ضد المجموعة لإلزامها بسداد أتعاب إدارة محفظة مدينو تمويل. تم إحالة القضية لإدارة الخبراء. جاري تسوية تلك القضية من قبل المجموعة وفقاً لعقد التسوية المبرم مع ذلك الطرف. وسوف يتم عقد الجلسة القادمة في أبريل 2019 لتلقي التقرير وتقديم محضر الصلح.

30.3 يوجد دعاوى قضائية ضد المجموعة من قبل أحد عملاء المحافظ التي كانت تدار بواسطة المجموعة للمطالبة بتعويضات عن خسائر تلك المحافظ. صدر حكم برفض الدعوى لعدم اختصاص المحكمة وتحويلها إلى محكمة هيئة أسواق المال حيث قامت محكمة هيئة أسواق المال برفض الدعوى بناءً على تقرير الخبراء. وقد طعن المدعي على الحكم وتم إحالة الدعوى إلى إدارة الخبراء. ترى إدارة المجموعة أنه يصعب تحديد نتائج هذه القضية في الوقت الحالي.

30.4 خلال 2016، تسلمت المجموعة مطالبة ضريبية بمبلغ 56.3 مليون ريال سعودي (بما يعادل 4.52 مليون دينار كويتي) من الهيئة العامة للزكاة والدخل بالمملكة العربية السعودية للسنوات من 2006 إلى 2014، وتتمثل المطالبة في ضريبة دخل الشركات وضريبة الاستقطاع وغرامات فيما يتعلق بإيرادات المجموعة المحققة من وحدات مستأجرة في أحد الأبراج الكائنة في مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية. ترى إدارة المجموعة أن المبالغ المستخدمة في احتساب المطالبة الضريبية تختلف بشكل جوهري عن الإيرادات الفعلية. وبناءً عليه، قامت إدارة المجموعة بتعيين مستشار ضريبي في المملكة العربية السعودية لمراجعة المطالبة الضريبية. علاوة على ذلك، قامت المجموعة بتقديم مذكرة اعتراض لدى الهيئة في الوقت المحدد لذلك، وتم التقدم بطلب لفتح ملف ضريبي لدى هيئة الزكاة والدخل.

استناداً إلى رأي المستشار الضريبي ومراسلاته مع المشغل، قدرت المجموعة الأثر المالي للمطالبة الضريبية المذكورة بمبلغ 250 ألف دينار كويتي وقد تم تكوين مخصص بالكامل لذلك الغرض. هذا وقد تم استخدام مبلغ 97 ألف دينار كويتي من ذلك المخصص لسداد ضريبة الاستقطاع للسنوات من 2008 إلى 31 ديسمبر 2016. قامت المجموعة بدفع كافة المستحقات الضريبية وتقديم الإقرار الضريبي.

قررت لجنة الطعون الإبتدائية رفض الاعتراض المقدم من قبل المجموعة على الربط الضريبي الصادر للسنوات المالية اعتباراً من 2006 إلى 2014. بتاريخ 15 أغسطس 2017، قدمت المجموعة مذكرة اعتراض إلى لجنة الطعون الضريبية للطعن على قرار لجنة الاعتراض.

بتاريخ 2018/11/11، تسلمت المجموعة إخطاراً من الأمانة العامة للجان الضريبية والتي تولت مسؤولية الفصل في كافة المنازعات الضريبية. طلبت الأمانة العامة للجان الضريبية من المجموعة تزويدها بكافة المستندات التي تخص النزاع المنظور أمام الهيئة العامة للزكاة والدخل، وعليه، تم تزويد الأمانة العامة للجان الضريبية بكافة المستندات المطلوبة في الوقت المحدد من قبل المجموعة.

31. تقدير القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس، على سبيل المثال سعر البيع. يفترض قياس القيمة العادلة أن معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام تتم إما في:

- السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام؛ أو
- في حالة غياب السوق الرئيسي، في السوق الأكثر ربحاً للأصل أو الالتزام.

يجب أن يكون دخول المجموعة إلى السوق الرئيسي أو الأكثر ربحاً متاحاً.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم الملائمة للظروف والتي يتوفر من أجلها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، والتي تزيد من استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقلل من استخدام المدخلات غير الملحوظة.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس أو يفصح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية بحسب تسلسل القيمة العادلة المبين أدناه، استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات التي تعتبر هامة لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1– أسعار السوق المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتماثلة

المستوى 2 – أساليب التقييم التي يكون فيها أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ملحوظاً بشكل مباشر أو غير مباشر

المستوى 3 – أساليب التقييم التي يكون فيها أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة غير ملحوظ.

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري:

الموجودات المالية	القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2018	2017	مستوى القيمة العادلة	أساليب التقييم والمدخلات الرئيسية	مدخلات هامة غير ملحوظة	علاقة المدخلات غير الملحوظة بالقيمة العادلة
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:						
- أسهم محلية مسعرة	2,278,997	218,221	المستوى 1	أسعار الشراء	لا يوجد	لا يوجد
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:						
- أسهم محلية مسعرة	2,022,478	-	المستوى 1	أسعار الشراء	لا يوجد	لا يوجد
- أسهم محلية غير مسعرة	921,223	-	المستوى 3	صافي قيمة الموجودات المعدلة	معدل الخصم	كلما ارتفع عامل الخصم وعامل خصم انعدام السيولة، كلما انخفضت القيمة العادلة
- أسهم أجنبية غير مسعرة	566,794	-	المستوى 3	صافي قيمة الموجودات المعدلة	معدل الخصم	كلما ارتفع عامل الخصم وعامل خصم انعدام السيولة، كلما انخفضت القيمة العادلة
استثمارات متاحة للبيع:						
- أسهم محلية مسعرة	-	2,817,800	المستوى 1	أسعار الشراء	لا يوجد	لا يوجد
- أسهم محلية غير مسعرة	-	873,000	المستوى 3	صافي قيمة الموجودات المعدلة	معدل الخصم	كلما ارتفع عامل الخصم وعامل خصم انعدام السيولة، كلما انخفضت القيمة العادلة
- أسهم أجنبية غير مسعرة	-	563,894	المستوى 3	صافي قيمة الموجودات المعدلة	معدل الخصم	كلما ارتفع عامل الخصم وعامل خصم انعدام السيولة، كلما انخفضت القيمة العادلة

تم تحديد القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتضمنة في فئة المستوى 3 المذكور أعلاه وذلك وفقاً لنماذج تسعير متعارف عليها عموماً. لا توجد أي انتقالات بين مستويات القيمة العادلة خلال السنة.

إن القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة لدى المجموعة تعادل قيمها العادلة تقريباً.

32. إدارة المخاطر المالية

32.1 المخاطر المالية

إن أنشطة المجموعة تعرضها لمجموعة من المخاطر المالية، وهي مخاطر السوق (تتضمن مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر القيمة العادلة الناتجة عن التغير في معدلات الربح ومخاطر التقلبات في التدفقات النقدية الناتجة عن التغير في معدلات الربح ومخاطر أسعار الأسهم) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

تدير المجموعة هذه المخاطر المالية من خلال التقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغييرات طويلة وقصيرة الأجل في عوامل السوق.

مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق المكونة من مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الأسهم نتيجة للتغيرات في أسعار العملات الأجنبية وأسعار الفائدة وأسعار الأسهم على التوالي.

مخاطر صرف العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر صرف العملات الأجنبية في المخاطر الناتجة عن المعاملات المستقبلية على الأدوات المالية بالعملة الأجنبية المصنفة في البيانات المالية المجمعة للمجموعة في العملات الأجنبية.

تقوم المجموعة بوضع سياسات لإدارة مخاطر العملات الأجنبية من خلال مراقبة التغيرات في أسعار العملات بالإضافة إلى تأثيرها على المركز المالي للمجموعة على مدار العام.

فيما يلي المخاطر الهامة التي تعرضت لها موجودات ومطلوبات المجموعة المقومة بالعملات الأجنبية والتي تم تحويلها إلى الدينار الكويتي بسعر الإقفال في نهاية السنة:

	ألف دينار كويتي	
	31 ديسمبر 2018	31 ديسمبر 2017
الدولار الأمريكي	1,208,706	3,515,378
أخرى	2,449,897	2,552,350

يتم تحديد حساسية العملات الأجنبية استناداً إلى نسبة الارتفاع أو الانخفاض بواقع 5% (31 ديسمبر 2017: بواقع 5%) في سعر صرف العملات. لم يكن هناك أي تغيير خلال السنة في الطرق والافتراضات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية.

في حالة ارتفع / انخفض سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأجنبية بافتراض معامل الحساسية المحدد في الجدول أدناه، لكان الأثر على ربح السنة وحقوق الملكية كما يلي:

	31 ديسمبر 2018		31 ديسمبر 2017	
	+5%	-5%	+5%	-5%
	ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي	
ربح السنة	154,590	(154,590)	229,243	(229,243)
حقوق الملكية	28,340	(28,340)	74,144	(74,144)

يرجع تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية بشكل أساسي إلى الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

يتنوع تعرض أسعار صرف العملات الأجنبية إلى الخطر خلال السنة استناداً إلى حجم وطبيعة المعاملات. ومع ذلك، يعتبر التحليل الموضح أعلاه دليلاً على تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية.

مخاطر أسعار الأسهم

إن المجموعة معرضة لمخاطر أسعار الأسهم من خلال استثماراتها المحتفظ بها من قبل المجموعة والمصنفة في البيانات المالية المجمعة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة واستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. وضعت المجموعة سياستها لدراسة وتقييم فرص الاستثمار، وتنويع المحافظ الاستثمارية لإدارة الأثر الناتج من التغيرات طويلة الأجل في القيمة العادلة. فيما يلي جدول يوضح تحليل لحساسية التغير في مؤشر بورصة الكويت بنسبة 5% على صافي ربح المجموعة مع ثبات كافة العوامل الأخرى:

ألف دينار كويتي

	الأثر على صافي الربح		الأثر على حقوق الملكية	
	2018	2017	2018	2017
بورصة الكويت	113,950	10,911	101,124	140,890

مخاطر أسعار الفائدة

تعمل المجموعة وفقاً للشريعة الإسلامية وبالتالي فهي لا تتعرض لمخاطر أسعار الفائدة.

مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر تكبد المجموعة خسارة نتيجة عدم قدرتها على تحصيل المديونية نتيجة إخلال الأطراف المقابلة بالتزاماتها التعاقدية تجاه المجموعة.

تنشأ مخاطر الائتمان من الأرصدة والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك مدينو الوكالات والمرابحات والذمم المدينة الأخرى.

تدير المجموعة مخاطر الائتمان المتعلقة بالودائع والوكالة والمرابحة من خلال التعامل مع المؤسسات المالية المحلية ذات السمعة الجيدة في السوق. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان المتعلقة بالذمم المدينة الأخرى من خلال وضع سياسات ائتمانية للحد من تركز مخاطر الائتمان وذلك من خلال تنويع محفظة التمويل. لا تتعرض المجموعة لأي مخاطر ائتمانية ملحوظة.

إن الجدول أدناه يبين الموجودات المعرضة لمخاطر الائتمان في بيان المركز المالي المجمع، دون أخذ الضمانات في الاعتبار:

	2018	2017
أرصدة بنكية	1,448,963	1,822,519
استثمارات في مرابحة ووكالة وودائع لدى مؤسسات مالية	1,250,000	500,000
ذمم مدينة أخرى	168,581	189,959
	2,867,544	2,512,478

انخفضت الجدارة الائتمانية للتسهيلات الائتمانية بمبلغ 2,587,201 دينار كويتي وتم تكوين مخصص لها بالكامل.

تعتبر المخاطر الائتمانية للنقد والأرصدة البنكية والودائع قصيرة الأجل غير مادية، حيث أن الأطراف المقابلة هي مؤسسات مالية ذات سمعة جيدة ولها جدارة ائتمانية مرتفعة. تعترف المجموعة بالخسائر الائتمانية المتوقعة على النقد والأرصدة البنكية باستخدام المنهج العام.

طبقت المجموعة المنهج المبسط الوارد في المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لقياس مخصص الخسارة من الذمم المدينة الأخرى بالخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة. تحدد المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة على تلك البنود استنادًا إلى التجارب السابقة للخسائر الائتمانية وفقًا لحالة انقضاء الاستحقاق الخاصة بالمدينين والمعدلة حسب الاقتضاء كي تعكس التقديرات الحالية للظروف الاقتصادية المستقبلية.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها.

تدير المجموعة تلك المخاطر من خلال الاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد والنقد المعادل بالإضافة إلى توفير مصادر التمويل اللازمة من خلال الاتفاق على تسهيلات ائتمانية توفر السيولة اللازمة للمجموعة.

إن الجدول التالي يبين تحليل التزامات المجموعة خلال فترات الاستحقاق المتوقعة من تاريخ البيانات المالية المجمعة.

	2018		
	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	الإجمالي
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	186,780	246,327	433,107
	186,780	246,327	433,107

	2017		
	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	الإجمالي
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	237,863	185,284	423,147
	237,863	185,284	423,147

إن الجدول التالي يبين تحليل لموجودات المجموعة خلال فترات الاستحقاق المتوقعة من تاريخ البيانات المالية المجمعة.

	2018			
	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	الإجمالي
الموجودات				
النقد والنقد المعادل	1,448,963	-	-	1,448,963
استثمارات في مرابحات ووكالات وودائع لدى مؤسسات مالية	-	1,250,000	-	1,250,000
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	2,278,997	-	-	2,278,997
ذمم مدينة أخرى	73,575	73,653	50,578	197,806
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	3,510,495	3,510,495
	3,801,535	1,323,653	3,561,073	8,686,261
المطلوبات				
ذمم دائنة	186,780	246,327	-	433,107

	2017			
	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	الإجمالي
الموجودات				
النقد والنقد المعادل	1,822,519	-	-	1,822,519
استثمارات في مرابحات ووكالات وودائع لدى مؤسسات مالية	-	500,000	-	500,000
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	218,221	-	-	218,221
ذمم مدينة أخرى	109,790	66,749	43,073	219,612
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	5,173,675	5,173,675
	2,150,530	566,749	5,216,748	7,934,027
المطلوبات				
ذمم دائنة	237,863	185,284	-	423,147

32.2 إدارة مخاطر رأس المال

من أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال تأمين قدرتها على الاستمرار على أساس الاستمرارية لتحقيق عوائد للمساهمين ومزايا للأطراف المعنية الأخرى وتوفير الهيكل الأفضل لرأس المال لتخفيض تكاليف رأس المال. لا توجد تغيرات في توجه المجموعة في إدارة رأس المال خلال السنة، كما أن المجموعة لا تخضع لأي متطلبات رأسمالية خارجية.

لغرض المحافظة على أو تعديل تركيبة رأس المال، قد تقوم المجموعة بتعديل قيمة توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين وإصدار اسهم جديدة. يحتوي رأس المال على حقوق الملكية المتاح لمساهمي الشركة الأم ناقصاً التغيرات المتراكمة في القيم العادلة.

32.3 المخاطر التشغيلية

إن المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة الناتجة من العمليات الداخلية غير الكافية أو القاصرة أو الخطأ البشري أو تعطل الأنظمة او بسبب الأحداث الخارجية. توجد لدى المجموعة منظومة من السياسات والإجراءات التي أقرها مجلس الإدارة ويتم تطبيقها بشأن تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر التشغيلية. تعمل الإدارة على التأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات ومراقبة المخاطر التشغيلية كجزء من أنشطة إدارة المخاطر الكلية.

33. موجودات بصفة الأمانة

تدير المجموعة محافظ مالية نيابة عن الغير، وقد بلغ صافي الموجودات 7,108,409 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 (31 ديسمبر 2017: 10,818,685 دينار كويتي). إن هذه الأرصدة غير مسجلة في المركز المالي المجمع.

34. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للفترة السابقة لتتوافق مع عرض الفترة الحالية.